

الوجيز في شرح نظام المرافعات الشرعية في المملكة العربية السعودية

المستشار الدكتور/ فؤاد عبد المنعم

الرياض

١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م

الوجيز في شرح نظام المرافعات الشرعية في المملكة العربية السعودية

ويشتمل على بحثين:

الأول: نظرية الدعوى.

الثاني: تنفيذ الأحكام.

البحث الأول نظرية الدعوى

المحتويات

المقدمة

أهمية الموضوع

منهج الدراسة

خطة الدراسة

الفصل الأول: تعريف الدعوى وطبيعتها، وخصائصها، وعناصرها

المبحث الأول: تعريف الدعوى وطبيعتها وتمييزها عن غيرها

- التعريف الراجح للدعوى وشرحه
- طبيعة الدعوى
- تمييز حق الدعوى عما يتشابه به
- الدعوى وحق التقاضي.
- الدعوى والمطالبة القضائية.
- الدعوى والخصومة القضائية.
- الدعوى القضائية والقضية.

المبحث الثاني: خصائص الدعوى القضائية وعناصرها

- خصائص الدعوى القضائية
- عناصر الدعوى القضائية

الفصل الثاني: شروط قبول الدعوى

المبحث الأول: الشروط الإيجابية العامة للدعوى

- أولاً: أن تكون الدعوى مشروعة
- ثانياً: توافر المصلحة القائمة والحالة
- دعوى الأدلة: تهيئة الدليل، وتحقيق الدليل
- ثالثاً: توافر الصفة في الدعوى للمدعي والمدعى عليه
- رابعاً: أهلية التقاضي

المبحث الثاني: الشروط السلبية العامة للدعوى

الفصل الثالث: أنواع الدعاوى باعتبار صحتها وموضوعها

المبحث الأول: تقسيم الدعاوى باعتبار صحتها

- الدعوى الصحيحة

- الدعوى الفاسدة والناقصة
- الدعوى الباطلة

المبحث الثاني: تقسيم الدعاوى باعتبار موضوعها.

- دعوى التهمة والعدوان (الدعوى الجنائية).
- دعوى غير التهمة والعدوان
- دعوى العين
- دعوى الدين
- دعاوى الحقوق الشرعية
- أنواع الدعاوى في النظام السعودي

المبحث الثالث: دعاوى الحيابة

- المقصود بالحيابة في الفقه الإسلامي
- دعاوى حماية الحيابة في ذاتها في نظام المرافعات الشرعية
- دعوى منع التعرض
- دعوى استرداد الحيابة
- دعوى وقف الأعمال الجديدة
- شروط الحيابة النظامية
- أثر الحيابة في ذاتها (المدعي - المدعى عليه - القاضي)

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الخاتم الأمين، المبعوث بدين الحق والعدل رحمة للعالمين، وبعد:

فإن دستور المملكة العربية السعودية كما يقول بحق خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز - سلم - ووفقه الله - "هو كتاب الله الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى، وما اختلفنا فيه من شيء رددناه إليهم، وهما الحاكمان على كل ما تصدره الدولة من أنظمة".

أهمية الموضوع:

صدر نظام المرافعات الشرعية بالمرسوم الملكي رقم م ٢١ وتاريخ ١٤٢١/٥/٢ هـ ونصت المادة الأولى منه: "تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقا لما دل عليه الكتاب والسنة وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة، وتتقيد في إجراءات نظرها بما ورد في هذا النظام". والواقع أن المسائل الإجرائية تدخل في عداد الأمور الاجتهادية التي يجوز في شأنها أن تصدر السلطة المختصة في الدولة ما تراه ملائما من أحكام تنظمها أو قواعد تحدد كيفية مباشرتها، والآثار التي تترتب عليها مما تتحقق به المصلحة وتدرأ به المفسدة.

منهج الدراسة:

ومنهجنا في دراسة نظرية الدعوى التركيز على ما ورد في نظام المرافعات الشرعية ورده إلى أصوله الفقهية قدر الجهد والطاقة، وذلك حسب الخطة التالية:

تنقسم الخطة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تعريف الدعوى وطبيعتها وخصائصها وعناصرها.

الفصل الثاني: شروط قبول الدعوى.

الفصل الثالث: أنواع الدعاوى باعتبار صحتها وموضوعها.

الفصل الأول

تعريف الدعوى، وطبيعتها، وخصائصها، وعناصرها.

المبحث الأول:

تعريف الدعوى وطبيعتها

لم يرد تعريف للدعوى القضائية في الحقوق أي المسائل المدنية في نظام المرافعات الشرعية، وتركها للفقهاء، وخيرا فعل. اختلف الفقهاء في تعريف الدعوى فمنهم من عرفها "بأنها طلب أو مطالبة"، أي مطالبة حق من حقوق العباد عند من له الخلاص (الحاكم) إذا ثبت. ومنهم من عرفها بأنها "إخبار عن وجوب حق للمخبر على غيره عند المحاكم ليلزمه به"، ومنهم من عرفها بأنها "إضافة الإنسان إلى نفسه استحقاق شيء في يد غيره أو ذمته".

والراجع في تعريف الدعوى:

هي قول مقبول أو ما يقوم مقامه في مجلس القضاء يقصد به إنسان طلب حق له أو لمن يمثله أو حمايته أو حماية مركز نظامي. وهذا تعريف يبين طبيعة الدعوى، فهي تصرف شرعي قولي، وهو تصرف مباح، والأصل أن يكون بوسيلة القول، لكن يجوز أن يتم بواسطة الكتابة أو الإشارة، وهذا ما أشير إليه بقوله: "قول أو ما يقوم مقامه"، ونص نظام المرافعات الشرعية على رفع الدعوى وقيدتها بطريقة الكتابة، فالمادة التاسعة والثلاثون تقول: "ترفع الدعوى إلى المحكمة بصحيفة تودع لدى المحكمة من أصل وصور بعدد المدعى عليه". وهذه الصحيفة تسمى صحيفة افتتاح الدعوى. ويتطلب النظام أن تشمل الصحيفة البيانات الآتية:

١. الاسم الكامل للمدعي، ومهنته أو وظيفته، ومحل إقامته، وسجله المدني، والاسم الكامل لمن يمثله، ومحل إقامته إن وجد.
٢. الاسم الكامل للمدعى عليه، ومهنته أو وظيفته، ومحل إقامته فإن لم يكن له محل إقامة معلوم فأخر محل إقامة كان له.
٣. تاريخ تقديم الصحيفة.
٤. المحكمة المرفوع إمامها الدعوى.
٥. محل إقامة مختار للمدعى في البلد التي بها مقر المحكمة إن لم يكن له محل إقامة فيها.
٦. موضوع الدعوى، وما يطلبه المدعي، وأسانيده.

- قيد التعريف "في مجلس القضاء" لتمييز الدعوى الشرعية عن الدعوى بمعناها اللغوي وإخراج كل تصرف قولي لا يشترط لصحته أن يكون في مجلس القضاء كالعقود ونحوها.
- إنه يميز الدعوى عن غيرها من التصرفات التي يشترط لصحتها حدوثها في مجلس القضاء كالشهادة والإقرار ، ويظهر ذلك في تقييد القول بأنة "يقصد به طلب حق له" فإن الشهادة والإقرار لا يقصد بها ذلك.
- إنه يتناول جميع الدعاوى المعتبرة عند جمهور أهل العلم من فقهاء الشريعة الإسلامية بما فيها دعوى منع التعرض لدخولها في قوله "أو حمايته".

من صور دعوى منع التعرض:

- ✓ أن يطلق الرجل امرأته طليقة مكملة للثلاث فتبين منه بينونة كبرى ويظل ممسكا ومحتبسا إياها بمنزل الزوجية، فلها أن ترفع الدعوى بمنع التعرض لها، لأنها ملكت نفسها بالطليقة الثالثة، واحتباسها بدون وجه حق.
- ✓ أن تترك المرأة منزل الزوجية دون إذن زوجها ورضاه ثم ترفع عليه دعوى مطالبة إياه بالنفقة فيدفع دعوها بمنع التعرض له، لأنها ناشزة وتركت منزل الزوجية.
- ✓ أن ترفع الزوجة دعوى مطالبة بحضانة أولادها، فتطلب أم الزوج عدم التعرض لها في حضانة أبناء ولدها، لكون مطلقة الابن قد تزوجت بآخر وغير متفرغة وأمينه على أولادها.
- إنه يستبعد الدعوى الفاسدة، والتي لم تستكمل الشروط المطلوبة، وهذا ما يدل على تقييد القول بكونه "مقبولا".
- إنه يتناول الدعوى التي يرفعها الوكيل أو الولي، ويظهر ذلك من قوله "أو لمن يمثله"
- أو حماية مركز نظامي لا يرقى إلى الحق مثل الحيازة، وقد نص نظام المرافعات الشرعية في المادة الحادية والثلاثون في الفقرة (أ) على أن تختص المحاكم الجزئية بالحكم في دعوى منع التعرض للحيازة ودعوى استردادها. والحماية للحيازة هنا في ذاتها ودون التعرض لأصل الحق (أي الملكية) وأمام القضاء المستعجل كما هو مبين بالمواد ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٧ وسنعرض لذلك تفصيلا في أنواع الدعاوى.

تميز حق الدعوى عما يتشابه به:

١- الدعوى وحق التقاضي:
إن الدعوى هي حق الحصول على حكم في موضوع الادعاء، والادعاء لا يكون إلا بحق أو مركز نظامي، فإن الدعوى - كحق - لا يعترف به إلا لصاحب الصفة بالنسبة للحق أو المركز القانوني. أما حق التقاضي فهو حق عام يكفله النظام لكل الأشخاص دون تمييز بينهم، وهو حق عام لا يجوز التنازل عنه ولا ينقضي بعدم الاستعمال.
وقد نصت المادة ٤٧ من النظام الأساسي في المملكة "حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة ويبين النظام الإجراءات اللازمة لذلك".

٢- الدعوى والمطالبة القضائية:
تعتبر الدعوى حقاً ذاتياً للشخص الذي قامت به الحاجة إلى حماية القضاء لحقه أو مركزه، أما المطالبة القضائية فهي الوسيلة الفنية لرفع الدعوى إلى القضاء.
إن الطلب كعمل إجرائي قد يكون صحيحاً دون أن تكون الدعوى مقبولة، لأن الدعوى ليست هي الطلب أمام القاضي وإنما هي الحق في الفصل في الإدعاء المعروض أمام القاضي، وقد يقدم الطلب من شخص ليس لادعائه أساس نظامي، فيوجد الطلب دون الدعوى.

٣- الدعوى والخصومة:
الدعوى حق، أما الخصومة فهي الشكل العام الذي يصدر فيه الحكم القضائي، فهي مجموعة من الإجراءات القضائية التي يقوم ببعضها الخصوم، وبعضها الآخر القاضي وأعدائه، وتبدأ بالمطالبة وتنتهي بالحكم الصادر في موضوعها.

٤- الدعوى القضائية والقضية:
يقصد بمصطلح "القضية" جميع الإجراءات والأوراق والمستندات ومحاضر الجلسات ومحاضر التحقيق وجميع الأوراق المتعلقة بكل إجراء تم اتخاذه في الدعوى. وواضح من هذا التعريف أن مصطلح القضية يستجيب للمحركات المثبتة للإجراءات التي تم اتخاذه في القضية. لهذا يقال "ملف القضية" "أوراق القضية" "رقم القضية" "أرشفة القضية".

وعلى ذلك يُعرِّف الدعوى باعتبارها أحد الحقوق الإجرائية التي تعتبر مكنة مخولة لصاحب الحق في طرح إدعاء مقبول أمام القضاء بالوسائل المحددة في النظام، وهذا الطرح يهدف للتوصل إلى حكم يحسم النزاع الناشب بين الخصوم، وتعتبر الدعوى بهذا التعريف شئ مستقل تمام الاستقلال عن مصطلح القضية الذي ينحصر في الدلالة على جميع الإجراءات التي تم اتخاذه في الدعوى.

المبحث الثاني:

خصائص حق الدعوى وعناصرها

أولاً: خصائص الدعوى القضائية:

١- الدعوى حق وليست واجبا:
فالدعوى مجرد رخصة لصاحبها وليست واجبا عليه، فله استخدامها وله تركها فلا يجبر على مباشرتها، فهي كما يقول رجال الفقه الإسلامي بحق "تصرف مباح" ولهذا يعرفون المدعى بأنه "من إذا ترك الدعوى يترك، أو من إذا ترك الخصومة لا يجبر عليها".

٢- الدعوى حق قابل للتنازل:
والدعوى باعتبارها حقا ذاتيا، فإنها تكون قابلة للتنازل سواء اقترن هذا التنازل بالتنازل عن الحق الموضوعي أو لم يقترن، وذلك في الحالات التي يكون للحق الموضوعي أكثر من دعوى، فيقوم صاحبه باختيار دعوى معينة دون الدعوى الأخرى، كما لو كان للشخص أن يرفع دعوى فسخ العقد أو دعوى تنفيذه، فإن أختار الفسخ اعتبر متنازلا عن دعوى التنفيذ.

٣- الدعوى قابلة للحوالة:
وهي كذلك حق قابل للحوالة بين الأشخاص، وذلك تبعا لحوالة الحق الموضوعي، كما أن الدعوى تنتقل إلى الخلف التادم أو الخاص لصاحبها.

ثانياً: عناصر الدعوى القضائية:
تتكون الدعوى القضائية من ثلاثة عناصر هي: الخصوم أو الأطراف، والموضوع، والسبب، نعرض لها على التوالي:

١- أطراف الدعوى:
أطراف الدعوى أو الخصوم في الدعوى هم المدعي، والمدعى عليه، وكل من تدخل في الدعوى، أو أدخل فيها أثناء سيرها.
وإذا كان المدعي هو الذي يلجأ إلى القضاء ابتداء طالبا منه الحكم له بادعاء معين، والمدعى عليه هو من توجه إليه الطلبات أو الادعاء، إلا أن الواقع أن للتمييز بين المدعي والمدعى عليه أهمية كبرى في الشريعة الإسلامية بصفة خاصة، لأن المدعي يقع عليه عبء إثبات ما يدعيه بالبينة، بينما يقع على المدعى عليه دفع الدعوى باليمين إذا لم يستطع المدعي إقامة البينة وطلبها المدعى عليه، لأنها حق له، وتقديم البينة على الإدعاء أثقل كثيرا من دفعه باليمين.

وأهتم فقهاء الإسلام بوضع الضوابط التي تكفل التمييز بين المدعي والمدعى عليه، فذهب جمهور فقهاء الشافعية إلى أن المدعى: هو من يدعي خلاف الظاهر، أما المدعى عليه فهو من يتمسك بالظاهر. والظاهر قد يكون ظاهرا بنفسه، وهو ما يكون مستفادا من الأصول

كالظاهر المستفاد من البراءة الأصلية للذمة، وبراءة الإنسان من الأفعال والأقوال، وقد يكون ظاهراً بغيره، كالظاهر بالعرف، والظاهر بالقرائن، وبأصل الأحوال. وذهب المالكية إلى تعريف المدعي: بأنه من لا يرجح قوله بمعهود أو أصل، والمدعى عليه: هو من رجح قوله بمعهود أو أصل.

والمعهود: هو العرف والعادة والغالب، أما الأصل فقد ذكروا تطبيقاً له أن الأصل براءة الذمة قبل تحقق انشغالها، والأصل عدم المضرة والتعدي والأصل في الإنسان الجهل بالشيء. ولعل أبسط المعايير الشرعية للمدعي الذي يمكن تطبيقه ببسر في جميع الأحوال هو المعيار الذي قال به الحنفية وشايعهم فيه كثير من فقهاء المذاهب الأخرى، والذي يتحصل في أن المدعي: هو من إذا ترك الخصومة لا يجبر عليها، والمدعى عليه: هو من إذا تركها يجبر عليها.

وهذا المعيار يستند إلى طبيعة الدعوى بحسبانها تصرفاً إرادياً يصدر من المدعي باختياره ويملك المدعي الرجوع فيه، أما بالنسبة للمدعى عليه فإن التزامه بالجواب واجب عليه كأثر للدعوى، يبقى قائماً ما بقي المدعي على دعواه.

هذا عن المدعى والمدعى عليه، وقد يتعدد المدعون أو المدعى عليهم منذ بدء الخصومة كأن ترفع دعوى فسخ عقد بيع العقار بين مشتري العقار وبين ملاك العقار على الشيوع الذين تم الشراء منهم أو أن ترفع من الورثة ضد مدين مورثهم بمطالبة بالدين. ومن ناحية أخرى فقد يتدخل شخص في الدعوى بعد رفعها.

والتدخل على نوعين:

تدخل اختصامي أو هجومي، وتدخل انضمامي. والتدخل الاختصامي: هو تدخل شخص من الغير في دعوى قائمة يطلب الحكم في مواجهة أطرافها بحق خاص به، كأن تقام دعوى ملكية عقار بين (أ) و (ب) فيتدخل (ج) في الدعوى طالبا الحكم له في مواجهة الطرفين بملكية العقار. ويشترط لهذا التدخل أن يكون طلب المتدخل مرتبطاً بالخصومة القائمة بين المدعي والمدعى عليه، ويترتب على هذا التدخل أن يصبح المتدخل مدعياً، والمدعي والمدعى عليه الأصليان يصبحان مدعى عليهما بالنسبة للمتدخل. أما التدخل الانضمامي: فهو يتم عند تدخل شخص من الغير في دعوى قائمة لمساعدة أحد طرفيها، كتدخل المستأجر الأصلي في الدعوى بين المستأجر من الباطن والمالك بطلب إجراء الإصلاحات الضرورية للعقار المؤجر.

أما إدخال الغير: أو اختصام الغير، فيتم عندما يقوم أحد أطراف الخصومة بإدخال شخص فيها أثناء سيرها ليكون الحكم الصادر فيها حجة عليه. ويشترط لإدخال الغير أن يكون هذا الغير ممن كان يجوز إختصامه في الدعوى ابتداءً عند رفعها. ومثال إدخال الغير: إدخال الضامن في الدعوى التي تقام على من له حق الضمان كإدخال البائع في الدعوى التي تقام على المشتري من شخص ثالث باستحقاق العين المبيعة.

وقد يتم إدخال الغير عن طريق المحكمة إذا رأت ضرورة ذلك لتنفاذي تعارض الأحكام أو حماية الغير من الغش أو التواطؤ أو لاستكمال عناصر الدعوى أو لتتوير المحكمة فيها. وقد نص نظام المرافعات الشرعية في الباب السادس في الفصل الثاني على الإدخال والتدخل. المادة ٧٥ تقول "للخصم أن يطلب من المحكمة أن تدخل في الدعوى من كان يصح إختصامه فيها عند رفعها، وتتبع في إختصامه الأوضاع المعتادة في التكليف بالحضور، وتحكم المحكمة في موضوع طلب الإدخال والدعوى الأصلية بحكم واحد كلما أمكن ذلك وإلا فصلت المحكمة في موضوع طلب الإدخال بعد الحكم في الدعوى الأصلية". ونصت المادة ٧٦ "للمحكمة من تلقاء نفسها أن تأمر بإدخال من ترى إدخاله في الحالات الآتية:

- ١- من تربطه بأحد الخصوم رابطة تضامن أو حق أو التزام لا يقبل التجزئة.
- ٢- الوارث مع المدعي أو المدعى عليه أو الشريك على الشيوع لأي منهما إذا كانت الدعوى متعلقة بالتركة في الحالات الأولى أو بالشيوع في الحالة الثانية.
- ٣- من قد يضار بقيام الدعوى أو بالحكم فيها إذا بدت محكمة دلائل جدية على التواطؤ، أو الغش، أو التقصير من جانب الخصوم وتعين المحكمة ميعادا لحضور من تأمر بإدخاله، وتتبع الأوضاع المعتادة في التكليف بالحضور".

م ٧٧ "يجوز لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى منضما لأحد الخصوم أو طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى، ويكون التدخل بصحيفة تبلغ الخصوم قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضورهم ويثبت في محضرها، ولا يقبل التدخل بعد إقفال باب المرافعة".

٢- موضوع الدعوى:

العنصر الثاني من عناصر الدعوى هو موضوعها، ويتحلل هذا العنصر إلى ثلاثة عناصر فرعية هي:

العنصر الفرعي الأول: القرار المطلوب من المحكمة أن تصدره، كطلب الحكم بإبطال عقد من العقود، أو إلزام شخص بدفع مبلغ من النقود، أو رد مال معين إلى صاحبه.

العنصر الفرعي الثاني: هو الحق الذي يهدف المدعي إلى حمايته، والذي قد يكون حقا عينيا أو حقا شخصيا.

العنصر الفرعي الثالث: هو المال الذي يرد عليه هذا الحق والذي قد يكون عقارا أو منقولا.

فدعوى مالك العقار على من أغتصب هذا العقار بطلب إلزامه برده، تتحلل عناصر محلها أو موضوعها إلى:

- أ- حكم بالإلزام برد العقار تستهدف الدعوى صدوره من المحكمة التي يعرض عليها النزاع.
- ب- الحق المطلوب حمايته بالدعوى، والذي يدور حوله موضوعها أو محلها وهو حق الملكية.
- ج- المال الذي يرد عليه هذا الحق وهو العقار المملوك للمدعي.

٣- السبب في الدعوى:

يتجه بعض الشراح إلى القول بأن السبب في الدعوى هو القواعد والمبادئ التي يستند إليها المدعي في طلباته، بحيث إذا اختلفت تلك القواعد مع بقاء وقائع الدعوى المادية على ما هي عليه كنا بصدد سبب جديد، وبالتالي أمام دعوى جديدة تختلف عن الدعوى الأولى. وبذلك فإنه إذا ما أقام المدعي دعوى ملكية وأستند فيها إلى انتقال الملكية إليه بعقد بيع وخسر هذه الدعوى، فإن ذلك لا يحول دون قيامه برفع دعوى ملكية جديدة، يستند فيها إلى انتقال الملكية إليه بمقتضى الميراث، وذلك لأن السبب في الدعوى الثانية وهو الميراث، يختلف عن السبب في الدعوى الأولى وهو البيع.

إلا أن الرأي السائد الآن في الفقه يتجه إلى القول بأن السبب في الدعوى ليس هو النصوص النظامية المطلوب تطبيقها، وإنما هو مجموع الوقائع النظامية المنتجة في الدعوى. وبذلك يظل السبب واحدا طالما لم تتغير هذه الوقائع ولو اختلف تكييف المدعي لها. وطبقا لهذا الرأي فإنه إذا أستند المدعي في دعوى التعويض على وقائع معينة تعتبر فعلا ضارا فإن هذه الوقائع تعتبر هي سبب الدعوى.

وبذلك يظل السبب واحدا، ولو غير المدعي في تكييف الوقائع أو الأفعال، وفي بيان النصوص التي تحكمها فاعتبرها تارة موجبة للمسؤولية التقصيرية، وتارة أخرى مثيرة للمسؤولية العقدية.

ركن الدعوى القضائية:

إن الركن في فقه الأحناف هو ما يكون قوام الشيء أي ما يكون جزء من ماهيته أما عند غيرهم فهو ما لا بد منه لتصور الشيء ووجوده سواء أكان جزءا منه أم مختصا به.

وإزاء هذا الخلاف فإن ركن الدعوى عند الأحناف - وهي عندهم تصرف قولي - يكون هو القول أو ما يقوم مقامه من كتابة أو إشارة شريطة أن يكون القول بلفظ موضوع في اللغة أو في عرف الناس وأن يكون ذلك أمام القضاء، وإن اختلف الفقهاء على الركن هل هو التعبير الطلبي أو مدلوله أو هما معا، فمنهم من ذهب إلى الأول، ومنهم من ذهب إلى الثاني، ومنهم من ذهب إلى الجمع بين التعبير والمدلول وهو الرأي الراجح.

أما أركان الدعوى عند غير الأحناف فهي أربعة: الفاعل وهما المدعي والمدعى عليه، والمحل وهو المدعى به، والصيغة: وهي العبارة الصادرة عن المدعي متضمنة الطلب، وبعضهم أضاف القاضي أي أن يكون في مجلس القضاء.

وأما السبب المؤدي إلى قيام الدعوى فقد عالجته فقه الشريعة مستقلا عن أركان الدعوى وإن كان اعتبره عنصرا فيها، أي عنصر لشروعيتها ويطلقون على سبب الدعوى، "سبب الاستحقاق" ويتطلب بعض الفقهاء ذكره في الدعوى، ولا يتطلب ذلك بعضهم الآخر.

ثم اشترط فقهاء الإسلام في كل ركن من أركان الدعوى شروط يلزم وجودها لصحة الدعوى، إذ يشترطون في أطراف الدعوى الأهلية والصفة والمعلومية، وبعضهم أضاف الحضور أمام القضاء. أما محل الدعوى فقد اشترطوا فيه أن يكون مشروعا ومعلوما ومحتمل الثبوت. وأما القول الذي يقصد به طلب الحق فيجب ألا يكون مناقضا لأمر سبق صدوره من المدعي، وأن يكون بتعبير جازم وقاطع في مجلس القضاء، وأن يكون الطلب بلسان المدعى عينا.

الفصل الثاني شروط قبول الدعوى

يقصد بشروط الدعوى، الشروط التي تطلبها النظام لقيام حق الدعوى، وتوافرها يترتب عليه سماع الدعوى.

ويقوم النظام على تنظيم الدعوى بصفة عامة محددا شرائط وجودها، إن توافرت وجد حق الدعوى، ولو لم يرد نص نظامي خاص بها، وهذه الشروط هي ما نطلق عليها الشروط العامة للدعوى، ولكن لا يمنع النظام من وضع قواعد خاصة ببعض أنواع معينة من الدعاوى، مشترطا لقبولها - فضلا عن الشروط العامة - شروط خاصة بها، وقد تكون شروطا يلزم عدم توافرها حتى تقبل الدعوى وهي الشروط السلبية ونعرض لهما في مبحثين:

المبحث الأول: الشروط الإيجابية العامة

وقد أورد نظام المرافعات الشرعية الشروط العامة للدعوى في الباب الأول بعنوان أحكام عامة فنصت المادة الرابعة "لا يقبل أي طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة مشروعة، ومع ذلك تكفي المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله ~~عن~~ النزاع فيه. وإذا ظهر للقاضي أن الدعوى صورية كان عليه رفضها، وله الحكم على المدعى بنكال".

ونصت المادة الخامسة: "تقبل الدعوى من ثلاثة على الأقل من المواطنين في كل ما فيه مصلحة عامة إذا لم يكن في البلد جهة رسمية مسؤولة عن تلك المصلحة".

إن المتأمل في كتب الفقه الإسلامي يجد أنها قد تطلبت المصلحة في الدعوى واشترطت فيها أن تكون معتبرة شرعا، ودون أن تصرح بلفظ المصلحة وإنما بمعناه فحسب، ولا جناح في ذلك طالما كانت العبرة بالمقاصد والمعاني وليست بالألفاظ والمباني، فقد اشترط المالكية في الدعوى "أن تكون فيما لو أقر به المطلوب لا تنتفع به الطالب" وأن لا تكون الدعوى - عند الأحناف - عبثا، وأن يكون المدعى به - عند الشافعية - حقا أو ما ينفع في الحق، وأن يكون هذا الحق قد تعرض لاضرار الخصم.

ويقصد بالمصلحة: الفائدة العملية التي تعود على رافع الدعوى من الحكم له بطلبه فحيث لا تعود على المدعي من رفع الدعوى فائدة لا تقبل دعواه.

ويشترط في المصلحة أن تكون شرعية أو نظامية، وأن تكون المصلحة قائمة وحالة، وأن تكون المصلحة شخصية ومباشرة.

ويمكن إفراد شرط المصلحة المشروعة (شرعا أو نظاما) ونعبر عنه بشرط مشروعية الدعوى، كما أن شرط المصلحة الشخصية والمباشرة يشكل شرطا مستقلا آخر هو شرط الصفة.

فشروط قبول الدعوى هي:

أولاً: أن تكون الدعوى مشروعة:

يقصد بمشروعة الدعوى أن يكون الحق أو المركز النظامي المطلوب تقريره أو حمايته من الحقوق والمراكز التي يقرها الشرع والنظام ويضفي عليها حمايته. والقاضي في سبيل التحقق من هذا الشرط لا يبحث وقائع الدعوى ولا يتعرض للحق المدعي به إثباتاً أو نفيًا، وإنما يبحث فيما إذا كانت أحكام الشرع تقر الحق المطالب به بفرص ثبوتها، وتضفي عليه حمايتها، وبذلك تكون الدعوى مقبولة، أم هذا الحق بفرض وجوده لا شأن للشرع أو النظام به، ولا يوجد مبدأ أو قاعدة تحميه. ومن ثم يتخلف شرط مشروعية الدعوى وتكون غير مقبولة.

وتعد الدعوى غير مشروعة إذا كانت تستهدف تحقيق غاية تخالف الشرع أو النظام كدعوى المطالبة بفوائد ربوية أو دعوى المطالبة بدين ناشئ عن مقامرة أو رهان، ودعوى النفقة لمن عاشرها رجل معاشرة الأزواج دون عقد.

كما تعتبر غير مشروعة الدعوى التي تستهدف مجرد الكيد والانتقام والتشفي. وتلحق أيضا بالدعاوى غير المشروعة الدعوى التي تستهدف حماية حق تافه أو هزيل كدعوى التعويض التي ترفع على مقاول النقل لتأخره في إيصال البضاعة لعدة دقائق.

وتكون الدعوى غير مشروعة إذا لم يكن هناك حق تستند إليه، ولو كانت تجر منفعة مالية للمدعي، كطلب المدعي حل وتصفية شركة تنافسه في نشاطه، فالمصلحة التي تحققها الدعوى في هذا العرض هي مجرد مصلحة اقتصادية.

ثانياً: توافر المصلحة القائمة والحالة:

تكون المصلحة قائمة وحالة إذا كان هناك نزاع فعلي أو عدوان حقيقي وقع على الحق، ويتخذ صوراً متعددة ويتدرج في قسوته وأضراره، فقد يصل هذا الاعتداء إلى حد حرمان صاحب الحق من حقه كلياً أو جزئياً، كما هو الشأن في حالة اغتصاب المال عقاراً كان أم منقولاً، وقد يكون الاعتداء متمثلاً في عدم الوفاء بالحق، وقد يكون تعرضاً لصاحب الحق في ممارسة حقه، وتظهر الحاجة في تلك الصور إلى حكم قضائي، يلزم المعتدي بإعادة الحق إلى صاحبه أو الوفاء به، أو تنفيذ مقتضاه، أو احترام مضمونه.

وإذا لم يكن هناك اعتداء قد وقع فعلاً على الحق، ولم يلحق بصاحبه أي ضرر فعلي، واقتصر الأمر على مجرد احتمال وقوع هذا الاعتداء أو الضرر في المستقبل، فإن الدعوى التي تهدف إلى توقي هذا الاعتداء أو الضرر تسمى "الدعوى الوقائية" والمادة الرابعة من نظام المرافعات الشرعية أشارت إلى نوعين من الدعاوى الوقائية هي دعاوى الأدلة، والدعاوى التي يكون الغرض منها الاحتياط لدفع يحدق.

دعاوى الأدلة:

و تنقسم إلى دعاوى تهيئة الدليل ودعاوى تحقيق الدليل

النوع الأول: دعاوى تهيئة الدليل:

الهدف منها إعداد وتهيئة الدليل على أمر ليس معروضا على القضاء في الوقت الحاضر، وإنما يمكن ويحتمل أن يكون محل نزاع يعرض على القضاء في المستقبل وصورتها دعوى سماع الشاهد، ودعوى إثبات الحالة.

دعوى سماع الشاهد: الغرض بالنسبة لها، أن يكون هناك شاهد على أمر معين على وشك الرحيل أو على فراش الموت، ويطلب من يعنيه هذا الأمر من القضاء سماع شهادته حتى تكون دليلا لو صار هذا الأمر مستقبلا محل نزاع أمام القضاء كسماع شاهد على وصية أو على بيع، أو على دين، أو طلاق، أو زواج.

دعوى إثبات الحالة: يقصد بها إثبات وضع مادي معين على هيئته القائمة لاحتمال أن يكون إثبات هذا الوضع محل نزاع في المستقبل كإثبات جفاف بئر، أو بوار أرض، أو ميل حائط للسقوط، أو مسيل ماء من مكان لآخر، أو دار عقب حريق، أو سيارة عقب حادثه، وبصفة عامة كل واقعة يخشى أن يترتب على مرور الزمن تغير معالمها أو زوالها.

وقد نصت على ذلك المادة ١١٦ من نظام المرافعات الشرعية بقولها: "يجوز لكل صاحب مصلحة في إثبات معالم واقعة محتمل أن تصبح محل نزاع أمام القضاء مستقبلا أن يتقدم للمحكمة المختصة محليا بدعوى مستعجلة لمعاينتها بحضور ذوي الشأن وإثبات حالتها، وتنتم المعاينة وإثبات الحالة وفق المواد السابقة".

النوع الثاني: دعاوى تحقيق الدليل

تتحقق في دعوى تحقيق الخطوط، ودعوى التزوير الأصلية.

ودعوى تحقيق الخطوط صورتها أن يكون بيد الشخص مستند عرفي منسوب إلى شخص آخر ويخشى من بيده السند أن يصبح مضمون السند محل نزاع أمام القضاء في المستقبل وينكر من صدر منه السند نسبته إليه، لذلك يحق لمن بيده السند أن يبادر برفع دعوى أمام القضاء، يطلب فيها ممن صدر منه السند أن يقر بصحة نسبة السند إليه، وقد نصت المادة ١٤٧ من نظام المرافعات الشرعية على هذه الدعوى بقولها: "يجوز لمن بيده ورقة عادية أن يخاصم من تتضمن هذه الورق حقا عليه ليقر بها ولو كان الالتزام الوارد فيها غير مستحق الأداء وقت الاختصاص ويكون ذلك بدعوى تتبع فيها الإجراءات المعتادة، فإذا حضر المدعى عليه فأقر فعلى المحكمة أن تثبت إقراره، وإن أنكر فتأمر المحكمة بتحقيقها وفقا للإجراءات السالفة الذكر".

دعوى التزوير الأصلية: هي التي يرفعها من يخشى الاحتجاج عليه مستقبلا بورقة مزورة مختصما من بيده تلك الورقة لسماع الحكم بتزويرها، ولو لم يطلب المدعي بتنفيذ ما تتضمنه الورقة المزورة.

وقد نصت عليها المادة ١٥٤ من أفعاء شرعية بقولها: "يجوز لمن يخشى الاحتجاج عليه بورقة مزورة أن يخاصم من بيده هذه الورقة، ومن يستفيد منها لسماع الحكم بتزويرها. ويكون ذلك بدعوى ترفع وفقا للأوضاع المعتادة وتراعي المحكمة في تحقيق هذه الدعوى القواعد والإجراءات سالفة الذكر".

دعوى قطع النزاع:

قد يثير شخص مزاعم بأن له حقا قبل شخص آخر، أو على شيء معين، فهل يكون لمن يتضرر من هذه المزاعم أن يرفع دعوى أمام القضاء يطلب فيها ممن صدرت منه تلك المزاعم أن يقيم الدليل عليها فإن أخفق في ذلك قضى ببطلان إدعائه؟
ثار جدل كبير في الفقه حول قبول هذه الدعوى، فذهب البعض إلى القول بعدم قبولها استنادا إلى أنها تصادر حق الشخص في تقدير الوقت الملائم للالتجاء إلى القضاء، فالمدعى عليه في تلك الدعوى يجد نفسه وقد أجبر على أن يقف موقف المدعى ليثبت ما يدعيه. وتقلب هذه الدعوى قاعدة الإثبات التي تقضي بأن البينة على من ادعى إذ تصبح البينة فيها على المدعى عليه.

إلا أن الرأي الغالب في الفقه يرى إمكانية قبول هذه الدعوى إذا كان من شأن المزاعم والأقوال أن تمس مصالح من تعلقت به، بأن وصلت إلى حد يحيلها إلى عمل تهديدي ضار مثل أن يصدر منه إنذارا كتابيا يوجهه إلى من نسبت إليه ولو لم يتبع ذلك الإنذار بدعوى قضائية، أو أن تتخذ تلك المزاعم شكل الدعوى القضائية ولكن يقضى فيها بعدم الاختصاص أو بعدم القبول ولا يتابع المدعي السير فيها مرة أخرى

ثالثا: توافر الصفة في الدعوى بالنسبة للمدعي والمدعى عليه:

يشترط لقبول الدعوى أن تكون مقامة ممن له صفة في رفعها، وأن ترفع على من له الصفة في اختصاصه فيها. وتعني الصفة بالنسبة للمدعي أن يكون هو صاحب الحق المطالب به أو المعتدى عليه. وتعني الصفة بالنسبة للمدعى عليه أن يكون هو المنكر للحق أو المعتدي نفسه.

ويرى البعض أن الصفة تختلط بشرط المصلحة ويمكن إدماجها فيه بأن يشترط في رافع الدعوى أن تكون له مصلحة شخصية مباشرة فيها، ولكن هذا القول غير سليم من وجهين: الوجه الأول: أنه يعنى المدعي فحسب، ولا يمكن تطبيقه بالنسبة للمدعى عليه، فالمدعى عليه لا تكون له أبدا مصلحة شخصية مباشرة في السير في الدعوى.

الوجه الثاني، أن فكرة المصلحة الشخصية المباشرة فكرة واسعة ومرنة فقد تتحقق للمدعي مصلحة شخصية مباشرة في الدعوى ولا تكون له مع ذلك صفة في رفعها، فالزوجة التي تطلب حال حياة زوجها إبطال تصرف بغير عوض قام به الزوج قد تتوافر لها مصلحة شخصية مباشرة في هذا الإبطال الذي يحفظ أموال زوجها، ولكن دعواها تكون غير مقبولة لانعدام صفتها في طلب الإبطال، لأن حقوق الزوجة على أموال زوجها لا تنشأ إلا بوفاة.

وتتحقق الصفة في المدعى إذا كان يقيم الدعوى دفاعا عن مصالحه وحقوقه الخاصة أو يقيمها باعتباره نائبا أو وكيلًا عن صاحب الحق كالولي أو الوصي أو القيم أو الممثل

النظامي للشخص الاعتباري، على أنه يجوز في بعض الأحيان قبول الدعوى ممن ليس هو صاحب الحق المطالب به أو المعتدى عليه ويتحقق ذلك في الفروض الآتية:

١- الدعوى غير المباشرة: يجوز للدائن أن يرفع الدعوى للمطالبة بما لمدينه من حقوق قبل الغير، وذلك للمحافظة على الضمان العام المقرر للدائن على أموال مدينة، والدائن يعتبر في هذه الحالة نائبا عن مدينه أي أنه يعمل لحساب مدينه وليس لحسابه الخاص، ولا يغير من ذلك أن يفيد الدائن في النهاية من استعماله حقوق مدينه بتقوية الضمان العام المقرر له على أموال المدين جميعها، مع الاعتراف للدائن بصفته في رفع الدعوى في هذا الفرض إلا أنها صفة استثنائية وتظل الصفة الأصلية في الدعوى للمدين، فالدعوى هي أصلا دعواه، ولو باشرها الدائن نيابة عنه.

٢- دعوى المصلحة العامة (دعوى الحسبة): يقصد بالمصلحة العامة في الشريعة حق الله أي ما يتعلق به النفع من غير اختصاص أحد، فينسب إلى الله تبارك وتعالى لعظم خطره وشمول نفعه، ويطلق عليها دعوى الحسبة، وهي من الدعاوى التي يقبل من أي مسلم رفعها للدفاع عن حق من حقوق الله تعالى والعمل على إزالة المنكر، وهي من فروض الكفاية على المسلمين عملا بقوله تعالى: "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون" (آل عمران: ١٠٤) وقوله عز وجل: "كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله" (آل عمران: ١١٠).

وقد نص عليها نظام المرافعات الشرعية في المادة الخامسة بقولها: "تقبل الدعوى من ثلاثة على الأقل من المواطنين في كل ما فيه مصلحة عامة إذا لم يكن في البلد جهة رسمية مسئولة عن تلك المصلحة" فوجود جهة مسئولة عن المصلحة العامة يعد واجبا عينيا عليها، ولا يجوز لأصحاب الفروض الكفائية مزاحمة أصحاب الواجب العيني. هذا عن توافر الصفة بالنسبة للمدعي.

أما عن توافر الصفة بالنسبة للمدعي عليه فتستلزم أن يكون هو المعتدي على الحق أو المركز النظامي المطالب به أو المراد حمايته. ولم يلق شرط الصفة بالنسبة للمدعي عليه ذات الاهتمام الذي لقيه هذا الشرط بالنسبة للمدعي. على أن علماء الشريعة الإسلامية قد أولوا بيان الصفة بالنسبة للمدعي عليه عناية خاصة. ويمكن القول في ضوء الحلول المقررة عند جمهور الفقهاء أن الصفة تعتبر متوافرة بالنسبة للمدعي عليه إذا كان المدعي عليه لو أقر يصح منه الإقرار ويترتب عليه حكمه الشرعي أما إذا كان لا يترتب على إقراره حكم لم يكن خصما بإنكار ولا تتوافر في شأنه الصفة المطلوبة لقبول الدعوى ضده.

رابعاً: أهلية التقاضي:

تعتبر أهلية التقاضي شرطاً من شروط الدعوى عند من يعرفون الدعوى بأنها طلب أو إدعاء يعرض على القضاء، ويطلب منه الفصل فيه والأهلية المطلوبة هي أهلية الأداء لان رفع الدعوى والإجابة عليها من التصرفات التي يترتب عليها نتائج وأحكاماً شرعية، فإذا لم تتوافر أهلية الأداء في أي من المدعي أو المدعى عليه وجب أن ينوب عنه في ذلك شرعاً الولي أو

الوصي أو القيم، ويترتب على هذا الرأي، أن رفع الدعوى من ناقص الأهلية أو عديمها أو رفعها ضد أي منهما يترتب عليه أن تكون الدعوى غير مقبولة. أما من يرى من الشراح أن الدعوى هي الحق أو هي عنصر من عناصره فلا يعتبرون الأهلية شرطاً من شروط قبول الدعوى وإنما هي شرط لصحة إجراءات الخصومة يترتب على تخلفه الحكم ببطالان إجراءات الخصومة وليس الحكم بعدم قبول الدعوى. والرأي الأول هو الأكثر اتفاقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المبحث الثاني: الشروط السلبية العامة:

وجدير بالذكر أن هناك شروط سلبية أي يجب انتفاؤها وعدم تحققها حتى يوجد حق الدعوى، أي عدم تحقق سبب من الأسباب التي يترتب النظام على تحققها عدم قبول الدعوى، فهي إذاً على عكس الشروط الإيجابية التي يجب توافرها حتى تقبل الدعوى، فقد يوجب النظام مباشرة الدعوى في مناسبة معينة، مثال ذلك إلا ترفع دعوى الحيازة مع دعوى الحق أو في ميعاد محدد، إما قبل بدئه أو خلاله أو بعد إنقضائه.

ويلزم حتى يوجد حق الدعوى عدم تحقق الشروط الآتية:

- ١- سبق الفصل في الدعوى: فإذا كانت الدعوى قد رفعت مرة إلى القضاء وفصل في موضوعها بحكم حاسم لها، فلا يجوز بعد ذلك إعادة رفع هذه الدعوى احتراماً لحجية الأمر المقضي الذي حازه الحكم الأول، وبهذا فإن الفصل في الدعوى مانع من رفعها مرة أخرى. وقد نص فقهاء الإسلام على حجية الأمر المقضي، وجعلوا الظاهر هو صحة كل حكم قضائي من حيث شروط إصداره ومن حيث تحقيقه للعدالة، وبالتالي فإنه يلزم تنفيذه ولا يجب إعادة ما فصل فيه من قبل.
- ٢- تحقيق ما يقضي على حق الدعوى كالتنازل عنها أو الاتفاق بين أطرافها على الصلح أو بسبب غير إرادي مثل وفاة الخصم في دعوى تطليق، أو دعوى نفقة، والدعوى في الفقه الإسلامي تصرف اختياري، ومن ثم كان لصاحبها رفع الأمر إلى القضاء، وإن رفعها كان له حق التنازل عنها أو التصالح مع المدعي عليه بشأنها.
- ٣- الاتفاق على التحكيم: إذ أن الاتفاق على التحكيم يعني التنازل عن رفع الدعوى إلى القضاء، ويترتب على هذا الاتفاق - إن تحققت موجباته - منع القضاء من نظر المنازعة محل التحكيم.
- ٤- وجود ما يمنع من سماع الدعوى: الأصل أنه لا يجوز منع الأفراد من الالتجاء إلى القضاء بعد إن منعت الدولة الأفراد من الالتجاء إلى وسائلهم الخاصة في استيفاء حقوقهم إلا أن أعمالاً لا اعتبارات المصلحة فقد يتدخل النظام ويمنع سماع دعوى معينة. ومن أمثلة ذلك في النظام السعودي منع المحاكم السعودية من الحكم على الزوجة بالانقياد إلى زوجها بالسفر معه إلى البلاد الأجنبية ولا بالحضانة عنم يريد السفر بأولاده الصغار.

الفصل الثالث

أنواع الدعاوى باعتبار صحتها وموضوعها

المبحث الأول:

تقسيم الدعاوى باعتبار صحتها

- أهتم فقهاء الإسلام بتحديد الدعاوى باعتبار صحتها، وقسموها ثلاثة أنواع هي :
- ١- **الدعوى الصحيحة:** وهي التي تكاملت أركانها من خصوم (مدع ومدعى عليه) وطالب (المدعى به) مشروع ومعلوم ومحدد أمام القضاء، وتوافرت شروطها، وهذه الدعوى يترتب عليها جميع أحكامها، فيكلف الخصم بالحضور، والجواب عند حضوره، والبينة من المدعى عند إنكار المدعى عليه، واليمين عليه إن عجز المدعى عن البينة وطلبه.
 - ٢- **الدعوى الفاسدة أو الناقصة:** وهي التي استوفت شرائطها الأساسية اللازمة لصحتها من حيث الأصل إلا أنها قد اختلفت في بعض أوصافها الخارجية، ولكن من الممكن إصلاحها، ومثال ذلك دعوى الدين دون بيان مقداره أو دعوى الاستحقاق دون حدود العقار، أو الدعوى التي لم يذكر سبب استحقاقها في الحالات التي يجب ذكره. وحكم هذه الدعاوى هو سماعها وقبولها متى تم تصحيحها، وقد نصت المادة ٦٣ من رفعات شرعية "على القاضي أن يسأل المدعى عما هو لازم لتحرير دعواه قبل استجواب المدعى عليه، وليس له ردها لتحريرها ولا السير فيها قبل ذلك" وهذا الحكم في الدعاوى التي أصابها خلل غير جوهري.
 - ٣- **الدعوى الباطلة:** وهي الدعوى التي لا تسمع لفقدان شرط من شروطها الأساسية، فهي أصلاً غير صحيحة، وبالتالي لا يترتب عليها حكم لأن إصلاحها غير ممكن، كما لو رفعت الدعوى من غير ذي صفة، أو لم يكن لصاحبها مصلحة معتبرة شرعاً.
- إن الفقه النظامي لا يأخذ بهذا التقسيم باعتبار أن الدعوى إنما هي حق قائم بذاته مستقل عن الحق الموضوعي الذي يحميه وعن الإجراءات التي ترفع بها الدعوى، وبالتالي فإن الصحة والبطالان إنما يردان إما على الحق الموضوعي المرفوع به الدعوى وإما على الإجراءات التي ترفع بها الدعوى إلى القضاء، ولكن لا ترد على الدعوى ذاتها. ولهذا فإن الدعوى إن تكاملت شرائطها كانت دعوى مقبولة وإلا كانت غير مقبولة أما إن تكاملت أركانها ورفعت بالفعل إلى القضاء عن طريق المطالبة القضائية، فإن كانت هذه المطالبة قد استوفت شرائطها النظامية كانت مطالبة صحيحة وإلا كانت باطلة وتصدر المحكمة حكمها ببطالان صحيفة الدعوى وليس ببطالان الدعوى. وإذا ما رفعت الدعوى إلى القضاء بإجراءات صحيحة (أي بصحيفة مشتملة على معلومات عناصر الدعوى خصوماً وموضوعاً وسبباً) ولكن تأكدت المحكمة من عدم قيام الحق الموضوعي المرفوعة به إما لانتفاء ركن من أركانه أو شرط من شروط صحتها، فإن المحكمة تصدر حكمها برفض الدعوى وليس ببطالانها.

المبحث الثاني:

تقسيم الدعاوى باعتبار موضوعها:

يقسم علماء الشريعة الدعاوى بالنظر إلى موضوعها إلى نوعين رئيسيين: دعاوى التهم والعدوان، ودعاوى غير التهم والعدوان.

ودعاوى التهم والعدوان: هي التي ينسب إلى المدعى عليه فيها ارتكاب فعل محرم يستوجب العقوبة الشرعية، وهي تقابل بلغة المعاصرين الدعاوى الجنائية.

أما دعاوى غير التهم والعدوان: فهي دعاوى الأموال والحقوق التي في الذمة والحقوق الشرعية، وتقابل في لغة المعاصرين الدعاوى المدنية ودعاوى الأحوال الشخصية. وقد خص الشرعيون دعاوى التهم والعدوان بأحكام زائدة لا تطبق على غيرها من الدعاوى.

وتظهر أهمية التفرقة بين هذين النوعين من الدعاوى بالنسبة للإجراءات وطرق الإثبات. ودعاوى غير التهم تنقسم إلى ثلاثة أقسام فرعية هي:

دعاوى العين، ودعاوى الدين، ودعاوى الحقوق الشرعية.

ودعاوى العين: تشمل كل المنازعات التي تدور حول عين من الأعيان سواء بطلب ردها ممن يلتزم بتسليمها أو بدفع العدوان عليها والتعرض لها. أو بفض ما يثور من خلاف حول ملكيتها، والدعوى العينية إما أن تكون عقارا فتسمى دعوى العقار، وإما أن تكون منقولة فتسمى دعوى المنقول، والعين المرادة هنا إما أن تكون حاضرة ويشار إليها في الدعوى ويغني ذلك عن وصفها وعن ذكر قيمتها، وإما أن تكون غائبة عن المجلس، وهي من ذوات الأمثال فيلزم المدعي ذكر الجنس والنوع، وما يشترط ذكره في عقد السلم. أما دعاوى الدين فتشمل المطالبة بكل ما يثبت في الذمة من النقود أو المثليات فإن كان الدين من ذوات الأمثال وهو حال، فيلزم المدعي أن يذكر في الدعوى الجنس والنوع والصفة والقدر، وذهب بعض الفقهاء إلى أنه بالخيار في أن يذكر سبب الاستحقاق أو لا يذكره، وهناك من يرى أنه لا بد من ذكر سبب الاستحقاق، إذ ربما يكون المدعى عليه أئلف على المدعي الذمي خمرا أو كلبا، فيعتقد المدعي استحقاق لقيمته في ذمته، والحاكم لا يرى ذلك.

أما دعاوى الحقوق الشرعية فتشمل المنازعات المتعلقة بحقوق الأسرة والعلاقات الزوجية مثل دعوى النكاح والنسب والحضانة ومنها أيضا دعوى حق الشفعة.

أنواع الدعاوى في النظام السعودي:

يمكن تقسيمها إلى دعاوى شرعية ودعاوى إدارية:

الدعاوى الشرعية قد تكون دعاوى عينية عقارية أو منقولة وذلك في الأحوال التي ينصب الحق العيني فيها على عقار أو على منقول وقد تكون دعاوى شخصية متعلقة بدين في ذمة أو بحق شخص يرد على منقول أو عقار وكذلك الدعوى التعزيرية، وكذلك تكون الدعوى شرعية إذا تعلقت بحدود أو بقصاص وكانت بذلك دعوى جزائية.

ويمكن القول إن النظام الجزائي السعودي الحالي يعرف تقسيم الدعاوى بحسب طبيعة الحق، وسواء كان حقا عينيا أو حقا شخصيا. كما يعرف تقسيم الدعاوى إلى دعاوى عقارية أو منقولة بحسب المال الذي يرد عليه الحق. كما يعرف طائفة الدعاوى الجزائية ومثال الدعاوى العينية تلك الدعوى التي يكون الحق المطالب به حق الملكية أو حق انتفاع أو اتفاق أو حق رقبة أو حق علو أو سفلى (قرار).

ومثال الدعاوى بالحق الشخصي، حق الدين، حق الانتفاع بإيجار شيء منقول أو عقار. والحق العيني قد يرد على منقول أو عقار.

أما الدعاوى الجزائية فهي تهدف إلى التنفيذ المباشر على جسم أو مال أو حرية الجاني. والدعاوى الإدارية وهي ما يختص بها ديوان المظالم سواء كانت الإدارة طرفا فيها وهذه هي الدعاوى الإدارية بمعنى الكلمة. أو لم تكن الإدارة طرفا فيها ولكن أسند الاختصاص بها إلى ديوان المظالم والقرار الصادر في مثل هذه الحالة يعتبر حكما إداريا رغم أن النزاع في مثل هذه الحالات الأخيرة قد لا يكون نزاعا إداريا بل قد يكون نزاعا تجاريا أو ماليا. وبين أطراف ليس من بينهم الإدارة.

المبحث الثالث

دعاوى الحيابة:

يقصد بها الفقهاء استيلاء الشخص على عين من الأعيان، بحيث تكون تحت قدرته وسيطرته، ويسمونها بعض الفقهاء "وضع اليد" والتصرف في الشيء المحوز كتصرف المالك في ملكه، والحيابة قد تؤول إلى الحائز بتصرف شرعي صحيح، فتكون حيابة مشروعة كحق الملكية المتولد من بيع، أو إحياء، أو تكون حيابة باطلة شرعا ناتجة عن نصب أو غش أو سرقة، وذلك متى كان مصدرها معروفا، أما إذا لم يعرف المصدر الذي تولدت منه الحيابة فإن الظاهر هو الذي يؤيد الحق المستمد من قرينة الحيابة، فيكون المدعى عليه في حالة المنازعة غير مكلف بالإثبات، ما لم يوجد بينة تجعل الحيابة للمحكوم له، غير أن هذه الحيابة تكتسب القوة كلما مضت عليها مدة أطول، بل قد ترجح شروط أخرى على البينة ويحكم بالملك لصاحبها عند الملكية، بل وترفض الدعوى عند الحنفية.

ويقرر الفقهاء أن الحيابة حق مقصود للإنسان، ومصلحة يراعها الشارع ويحميها إلى أن يتبين ارتكازها على سبب باطل فتبطل تبعاً لذلك، وبناء عليه يصح أن تطلب الحيابة بالدعوى سواء طلب الحكم بها أو بإعادتها أو دفع التعرض عنها.

إن دعاوى الحيابة تهدف إلى حماية الحيابة ذاتها باعتبار أن الحيابة قرنية على الملكية. وإذا كانت الحيابة في النظم الوضعية تعد سببا من أسباب كسب الملكية فهي في الشريعة الإسلامية لا تعد كذلك إلا في المنقولات المباحة التي لا تدخل في ملكية أحد، أو العقارات المباحة التي لا تدخل ملكية، مثال ذلك الأراضي الموات إذا ما تم إحيائها أو تحجيرها من جانب الحائز.

إن وضع اليد على أموال مملوكة للغير مهما طال مدتة لا يعتبر سببا لكسب الملكية في الشريعة الإسلامية، وكذلك ترك المطالبة بالحق مدة طويلة لا يؤدي إلى إسقاط الحق لأنه لا يزول بالنقض وإنما وضع اليد مدة طويلة سببا في منع سماع الدعوى عند الإنكار، أما

مع الإقرار فالحق ثابت به والدعوى به تكون مسموعة، إذ أن ترك الحق مدة طويلة والدعوى بها دليل على كذب دعواه وقرينة على بطلان الحق وإن اليد محقة وعادلة متى توافرت شروطها.

دعوى الحيازة في نظام المرافعات الشرعية:

عرض نظام المرافعات الشرعية السعودي لدعوى الحيازة وهي دعوى منع التعرض، ودعوى استرداد الحيازة، ودعوى وقف الأعمال الجديدة في الباب الثالث عشر، وخصصه للقضاء المستعجل وهو من الجديد الوارد في نظام المرافعات، فقد نصت المادة ٢٣٣ "تحكم المحكمة المختصة بنظر الموضوع بصفة مؤقتة في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت والمتعلقة بالنازعة نفسها، ولا يؤثر هذا الحكم على موضوع الدعوى سواء رفع طلب الحكم بالإجراء المؤقت مباشرة أو تبعاً لدعوى أصلية".

وعدد من الدعاوى المستعجلة في المادة ٢٣٤ في الفقرة ب دعوى منع التعرض ودعوى استردادها في الفقرة (د) دعوى وقف الأعمال الجديدة.

ونص في المادة ٢٣٧ "لكل صاحب حق ظاهر أن يتقدم إلى المحكمة المختصة بالموضوع بدعوى مستعجلة لمنع التعرض لحيازته أو لاستردادها وعلى القاضي أن يصدر أمراً بمنع التعرض أو باسترداد الحيازة إذا اقتنع بمبرراته، ولا يؤثر هذا الأمر على أصل الحق، ولا يكون دليلاً عليه، ولمن ينازع في أصل الحق أن يتقدم للقضاء وفق أحكام هذا النظام."

أ/ دعوى منع التعرض:

هي من دعاوى الحيازة يرفعها حائز الحق العيني العقاري الذي لم تنزع حيازته نظاماً مطالباً بدفع الاعتداء الواقع على ما تحت يده.

والتعرض هو كل عمل مادي أو إجراء نظامي يتضمن منازعة للحائز في حيازته، ويكون من شأنه تعكير الحيازة أو تعطيل الانتفاع بها. فالتعرض قد يتم بعمل مادي أو إجراء نظامي.

ويشمل التعرض المادي كل صور الاعتداء المادي على الحيازة التي يترتب عليها تعكير الحيازة، أو عرقلة، أو تعطيل الانتفاع بها، بشرط أن تتضمن هذه الأعمال إنكار الحيازة على الحائز أو منازعته فيها كمنع الحائز من زراعة أرضه، أو حرثها أو ربيها أو جنى ثمارها، أو منعه من سكنى داره، أو تسوير أرض فضاء يحوزها، أو محاولة الغير القيام على عقار الحائز بالأعمال السابقة كمحاولة زراعة أرض الحائز أو حرثها تمهيداً لزراعتها أو إقامة سور حولها أو ترك الماشية ترعى في أرض الحائز.

أما التعرض الذي يتم بإجراء نظامي فكمّن يقوم بإصدار الحائز بإخلاء عقار يحوزه، وتسليمه له، أو إعلان مستأجري العقار من الحائز بعدم دفع الأجرة للحائز.

ب/ دعوى استرداد الحيازة :

يرفعها من سلبت حيازته طالباً ردها إليه. ويتحقق سلب الحيازة بأي عمل يترتب عليه حرمان الحائز من حيازته وتجريده منها كلية. ويقع سلب الحيازة في غالب الأحيان بعمل من أعمال العنف أو الإكراه يترتب عليه اغتصاب العين من حائزها.

وقد يقع سلب الحيابة بغير عنف ولا إكراه كما لو تم برضاء الحائز ولكن تحت تأثير الحيلة والخدعة كمن يصطنع عقد بيع للعقار صادر من مورت الحائز، ويظهره للحائز فيسلمه العقار ثم يكتشف الحائز تزوير العقد.

ولخطورة أعمال سلب الحيابة بالقوة أو بغير القوة يُحرص على حماية الحيابة بدعوى الاسترداد لو كانت حيابة عرضية كحيابة المستأجر والمستعير والمودع لديه والحارس.

إن سلب الحيابة من أخطر مظاهر العدوان على الحيابة يهدد أمن وسلامة المجتمع ويجوز إقامة هذه الدعوى دون تفيد باستمرار الحيابة مدة معينة.

وترفع دعوى استرداد الحيابة ضد من انتقلت إليه حيابة الشيء المغتصب ولو كان حسن النية أن للحائز أن يتعقب الشيء المحاز تحت أي يد انتقل إليها.

ج/ دعوى وقف الأعمال الجديدة:

هي من دعاوى الحيابة، يطلب بها الحائز وقف أعمال طارئة لو تمت أثرت في حيابته وكانت تعرضاً لها.

فهي من الدعاوى الوقائية التي يجوز للمدعي رفعها بناء على المصلحة المحتملة، التي تتمثل في دفع ضرر محقق وإن لم يقع فعلاً فهو وشيك الوقوع.

إن مظهر العدوان على الحيابة الذي يجيز رفع الدعوى يتحصل في مجرد الشروع في القيام بأعمال لو تمت لتضمنت تعرضاً للحائز في حيابته، كشروع الجار في إقامة حائط على ملكه ، ولو تم لأدى إلى حجب الرؤية، والمرور إلى عقار يحوزه جاره، فللحائز بمجرد الشروع في هذه الأعمال أن يطلب وقفها بدعوى وقف الأعمال الجديدة.

ويتعين لقبول وقف دعوى الأعمال، أن ترفع في مرحلة الشروع ذلك أنه لو انتظر الحائز حتى اكتملت الأعمال فإنها تشكل لا مجرد مشروع بوقف الأعمال الجديدة، وإنما تعرضاً كاملاً يدفع بدعوى منع التعرض.

إن تقسيم دعاوى الحيابة إلى دعوى استرداد الحيابة، ودعوى منع التعرض، ودعوى وقف الأعمال الجديدة مناطه بدرجة العدوان الذي يقع على حيابة الحائز، فإذا ما وصل العدوان في خطورته إلى درجة سلب الحيابة كلية من الحائز فإنه يدفع بدعوى استرداد الحيابة، وإذا ما وصل إلى درجة التعرض ولم يؤد إلى سلب الحيابة، فإنه يدفع بدعوى منع التعرض، وإذا وقع العدوان عند حد الشروع في القيام بأعمال لو تمت لتضمنت تعرضاً للحائز من حيابته، فإنه يواجه بدعوى وقف الأعمال الجديدة.

شروط الحيابة عند علماء الشريعة الإسلامية:

تتحصل هذه الشروط لكي تكون مرتبة لأثارها فيما يلي :-

- 1- وضع اليد على الشيء المحاز والتصرف فيه والقيام عليه بالأعمال التي تتناسب وطبيعته وكيفية استعماله واستغلاله، وذلك كزراعة الأرض أو تسويرها أو إعدادها للبناء أو السكنى في المنزل أو هدمه أو تأجيرها. وليس شرطاً لكي تتحقق السيطرة الفعلية أن يقوم بها الحائز بنفسه، وإنما يجوز أن يباشرها شخص آخر يعمل باسمه.

الحائز أو لحسابه متى كان متصلاً بالحائز بصلة تجعله ياتمر بأوامره فيما يتعلق بهذه الحيازة.

٢- ادعاء الحائز ملكية الشيء المحاز، فلا يكفي أن يتمسك الحائز بالحيازة ويقر بالملكية لآخر، لأن الإقرار في مجلس القضاء حجة على المقر ولا إنكار بعد إقرار.

٣- وجود المحاز عليه في البلدة التي بها المال المحاز: يتطلب معظم فقهاء الشريعة أن يكون المحاز عليه حاضراً بالبلدة التي بها المال المحاز حتى يمكن الاحتجاج عليه بالحيازة. وهم لا يكتفون بمجرد حضور المحاز عليه بل يتطلبون أن يشاهد المحاز عليه الحائز وهو يجري عليه أعمال الحيازة دون أن يعترض على ذلك ويعتبر حضور المحاز عليه ورؤيته أعمال الحيازة تجزي على ماله، وسكوته على ذلك في حكم الساكت في مجلس بيع ماله، إذ ليس له الاعتراض على البيع ولا طلب نقضه طالما انفض مجلس البيع. وإذا تمت حيازة مال الغائب في غيبته فإن له عندما يحضر أن يطالب به، ويطالب الحائز بإثبات ملكيته للمال المحاز وبمصدر الملكية، على خلاف ما هو مقرر من أن الحيازة تعفي الحائز من الدليل.

٤- علم المحاز عليه بالحيازة وبأن المال المحاز مملوك له. وعلى الحائز عبء إثبات علم المحاز عليه بالحيازة وبأن المال مملوك له. وهذا الرأي لابن فرحون وهو يخالف رأي ابن رشد الذي يقرر أن المحاز عليه الحاضر محمول على العلم بالحيازة وبملكه حتى يثبت العكس.

٥- سكوت المحاز عليه مع انتفاء المانع، وقد أفاض فقهاء الشريعة في بيان الموانع التي يمكن أن تحول بين المحاز عليه وبين المطالبة بملكه ومن ذلك أن يكون الحائز ذا شوكة وسلطان وقد عبر الدسوقي عن ذلك بقوله: "لا حيازة لذوي الشوكات والتغلب، فالإكراه وغصب الحيازة من الحائز واستمرارها في يدي ذي السلطة لا يسقط حق الحائز أبداً، ولا يشترط أن يصل الأمر إلى حد الإكراه بل يكفي أن يتولد لدى المحاز عليه خوف ورهبة من أن يطالب الحائز برد حيازته ويكون لهذا الخوف ما يبرره، ومن موانع المطالبة بدفع العدوان على الحيازة التي تحول دون سريانها في مواجهة المحاز عليه السفه والجنون والصغر، بل من الشراح من ذهب إلى أن الحيازة لا تسري في مواجهة المرأة المحجوبة عن الرجال.

شروط الحيابة النظامية:

يشترط في الحيابة حتى تكون جديرة بالحماية النظامية:

١/ أن تكون هادئة: والحيابة الهادئة هي التي لم تكتسب بإكراه مادي أو معنوي أو عمل من أعمال العنف وإذا كانت الحيابة هادئة بأن اكتسبت بغير عنف وإكراه فإنه لا يشوبها بعد ذلك أن يضطر الحائز إلى استعمال القوة في المحافظة عليها ورد ما يقع عليها من اعتداء.

٢/ أن تكون الحيابة ظاهرة أو علنية: مؤدى هذا الشرط أن تتم الأعمال المادية التي يباشرها الحائز على الشيء المحاز في علانية ووضوح بحيث يستطيع أن يتبينها وأن يراها كل من يمكن الاحتجاج عليه بهذه الحيابة ليتسنى له المنازعة فيها

٣/ أن تكون الحيابة واضحة: أي ألا يشوب الحيابة لبس وألا يحيطها غموض أو إبهام بحيث لا يتسنى معرفة ما إذا كان الحائز محوز لنفسه أو لحساب غيره على أنه عند الشك يفترض أن مباشر الحيابة إنما يحوز لنفسه، ومعنى ذلك أن هناك قرينة على أن الحائز إنما يحوز لنفسه إلى أن يثبت العكس.

آثار قاعدة حماية الحيابة لذاتها دون نظر للملكية:

تهدف حماية الحيابة بذاتها إلى ضمان الأمن والاستقرار داخل المجتمع فمن حاز عقارا حيابة ظاهرة وواضحة وهادئة وجب تركه على حاله وعدم نزع حيابته منه أو التعرض له فيها وعلى من يدعى أنه رغم تلك الحيابة المشروعة أن الحائز غير مالك أن يلجا إلى القضاء لإثبات ملكيته التي يدعيها ويترتب على حماية النظام للحيابة في ذاتها وبغض النظر عن مسألة الملكية نتائج في غاية الأهمية بالنسبة للمدعى في دعوى الحيابة وبالنسبة للمدعى عليه وأخيرا بالنسبة لقاضى الحيابة

١/ بالنسبة للمدعى في دعوى الحيابة:

يجب على المدعى في دعوى الحيابة أن يقصر طلباته على منع التعرض للحيابة أو ردها أو وقف الأعمال الجديدة بحسب الأحوال ولا يكلف في أكثر من إثبات وضع اليد والتصرف على الشيء المحوز كتصرف المالك في ملكه وإن حيابته هادئة وعلنية وواضحة ووقع العدوان عليها مع طلب دفع هذا العدوان.

ولا يجوز للمدعى في دعوى الحيابة إن يتزيد ويطلب من المحكمة أن تقضى له بملكية العقار محل الحيابة ولو كانت لديه مستندات المثبتة لذلك فإذا ما خالف الحائز ذلك وطلب الحكم له بالملكية مع حماية حيابته فإنه لا يلتفت إلى دعواه بالحيابة وتنحصر الدعوى في الملكية.

٢/ بالنسبة للمدعى عليه في دعوى الحيابة:

المدعى عليه في دعوى الحيابة هو المعتدي عليها وليس له أن يبرر عدوانه على الحيابة بأنه المالك الحقيقي للعقار دون الحائز فهذا الدفاع لا يقبل منه فتوافر الحيابة النظامية بشروطها أصبح في حمة من العدوان على حيابته ووجب على الجميع احترام هذه الحيابة والامتناع عن سلبها أو التعرض لها ولو كان ذلك من قبل من يرى نفسه المالك الفعلي للعقار وإنما يتعين

عليه أن يترك الحائز وحيازته على حالها ويلجأ إلى القضاء بدعوى الملكية يختصم فيها الحائز ليثبت في مواجهته أنه المالك أن كان بيده الدليل.

٣/ بالنسبة لقاضى الحيازة:

حماية الحيازة بالدعاوى الثلاث مقررة لها في ذاته ومنوطة بتوافر شروطها. ومن ثم فإنه يتوجب على القاضى الحيازة إذا ما لجأ اليه الحائز طلبا لدفع العدوان عن حيازته أن يقصر بحثه عن الحيازة وتوافر شروطها فإن تحقق من توافرها قضى بدفع العدوان على الحيازة .
وليس لقاضى الحيازة أن يبحث في موضوع ملكية العقار المحاز، وما إذا كان الحائز هو المالك الفعلي له أم أن الملكية ثابتة للمدعي الذي اعتدى على الحيازة فهذا البحث لا شأن له ولا علاقة له بمسالة الحيازة .

وكذلك أيضا لا يجوز لقاضى الحيازة أن يقيم حكمه بشأن الحيازة على أساس ثبوت الملكية أو عدم ثبوتها إذ هو ممنوع أصلا من التطرق لموضوع الملكية.
ويترتب على ذلك نتيجة منطقية هي أن الحكم الصادر في دعوى الحيازة لا حجة له إطلاقا في دعوى الملكية التي تدفع بعد ذلك فلا مانع إطلاقا من أن يقضى قاضى الحيازة بأحقية الحائز في حماية حيازته وإذا رفعت دعوى الملكية بعد ذلك أن يقضى فيها بعدم ملكية الحائز للعقار الذي سبق القضاء بحماية حيازته له .

والله الموفق

المراجع

الترتيب حسب الأهمية

- ١- نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية، رسالة دكتوراه من كلية الشريعة والقانون بالأزهر ١٩٧١، لمحمد نعيم ياسين، طبعتها وزارة الأوقاف الأردنية في جزآن ثم طبعتها دار النفائس - الأردن ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٢- محاضرات في نظرية الدعوى، للمستشار خليل جريح رئيس في محكمة التمييز بלבنا وأستاذ بكلية الحقوق سابقاً طبع مؤسسة نوفل بيروت، عام ١٩٨٠م.
- ٣- الوسيط في قوانين القضاء المدني، للأستاذ الدكتور فتحي والي، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٧٩م.
- ٤- إجراءات التقاضي والتنفيذ، للدكتور محمود محمد هاشم مطابع جامعة الملك سعود، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٥- أصول المرافعات الشرعية وعلم القضاء في المملكة العربية السعودية، للدكتور نبيل إسماعيل عمر، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
- ٦- الدعوى وأساس الادعاء في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية وفقه القانون الوضعي. الأستاذ الدكتور علي عبد العزيز العميرني، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٧- مبادئ المرافعات للمستشار الدكتور عبد المنعم عبد العظيم جيره، معهد الإدارة، بد نامج دراسات الأنظمة.
- ٨- معجم القانون، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

البحث الثاني تنفيذ الأحكام

المحتويات

الموضوع

- المقدمة
- أهمية الموضوع
- منهج الدراسة
- خطة البحث

الفصل الأول

الأحكام العامة للحكم القضائي

المبحث الأول

تعريف الحكم القضائي، وإصداره، وأنواعه

- تعريف الحكم القضائي وعناصره
- إصدار الأحكام
- أنواع الأحكام القضائية

المبحث الثاني

أثار الأحكام القضائية

- تقوية الأحكام القضائية
- حجية الأمر المقتضى
- أثار الحجية
- نطاق الحجية
- حجية الأمر المقضي وطرق الطعن في الأحكام
- حجية الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية

المبحث الثالث

تصحيح الأحكام وتفسيرها

- تصحيح الأحكام
- تفسير الأحكام
- إغفال المحكمة لبعض الطلبات

الفصل الثاني طرق الاعتراض على الأحكام

- تمهد ونقسيم
المبحث الأول
الأحكام العامة

- الأحكام القابلة للطعن
- خصوم الطعن
- ميعاد الطعن

المبحث الثاني
الطعن بالتمييز

- الأحكام القابلة للتمييز
- الطعن الوجوه بالتمييز
- محكمة التمييز
- ميعاد الطعن بالتمييز
- إجراءات التمييز
- سلطات محكمة التمييز إزاء الطعن
- سلطات محكمة التمييز إزاء الخصوم
- سلطات محكمة التمييز عند مخالفة الحكم قواعد الاختصاص
- سلطات محكمة التمييز في إبداء الملاحظات
- سلطة محكمة التمييز في التصديق على الحكم ونقضه
- سلطة محكمة التمييز في التصدي لنظر الموضوع
- التصدي الوجوب

المبحث الثالث
التماس إعادة النظر

- تعريفه
- حالاته
- شكله والمحكمة المختصة به
- ميعاده
- الأثر المترتب على قبول التماس

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، المبعوث بشريعة الحق والعدل رحمة للعالمين، أما بعد:

أهمية الموضوع:

إن العمل القضائي يبدأ بعرض النزاع على القاضي، وهو ما يعرف برفع الدعوى، ثم ينظر القاضي في هذه الدعوى، ويسمع أقوال الخصوم وحججهم ودفعهم، حتى يصل إلى قناعة معينة يحدد من خلالها المحق من المبطل فيصدر قراره الفاصل في الخصومة والمنهي للنزاع المائل أمامه بعد استكمال إجراءات التقاضي كلها، وبذلك ينهي العمل القضائي.

إن أهم ما يميز العمل القضائي، هو ذلك القرار الحاسم الذي ينهيه، وهو ما يترقبه الخصوم لحظة بلحظة، وبه ترفع المحكمة يدها عن الدعوى لانتهاء دورها، وهذا القرار يطلق عليه مصطلح "الحكم القضائي" فهو ثمرة الجهد القضائي كله، والخلل ينعكس على ذلك الجهد.

منهج الدراسة:

تركز الدراسة النظامية الواردة في نظام المرافعات الشرعية في البابين: العاشر، والحادي عشر، ولا تغفل الدراسة الشرعية الفقهية.

خطة البحث:

ينقسم إلى فصلين:

الفصل الأول: الأحكام العامة للحكم القضائي، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الحكم القضائي، وإصداره، وأنواعه.

المبحث الثاني: آثار الأحكام القضائية.

المبحث الثالث: تصحيح الأحكام القضائية وتفسيرها.

الفصل الثاني: طرق الاعتراض على الأحكام، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأحكام العامة.

المبحث الثاني: الطعن بالتمييز.

المبحث الثالث: التماس وإعادة النظر.

الفصل الأول

الأحكام العامة للحكم القضائي

المبحث الأول

تعريف الحكم القضائي، وإصداره، وأنواعه

• تعريف الحكم القضائي وعناصره:

لم يعرف نظام المرافعات الحكم القضائي، وترك الأمر للفقهاء، ويمكن تعريف الحكم القضائي شرعا بأنه "قول يصدر عن القاضي على سبيل الإلزام، فاصلا في خصومة، حاسما لها وفقا لأحكام الشرع "أو" هو القرار القضائي الذي يتضمن حكم الشريعة أو النظام في النزاع المطروح من قاض ذو ولاية، ويتضمن الفصل في النزاع، ويكون مكتوبا".

ونرجح التعريف الثاني فهو يتضمن العناصر للحكم القضائي الصحيح، وهي:

١. الحكم القضائي في خصومة:

أي يجب أن يصدر هذا الحكم من خلال خصومة تتضمن موضوعا متنازعا عليه بين مدعي ومدعى عليه، ونشبت الإجراءات القضائية حوله أمام المحكمة وفقا للإجراءات النظامية المعمول بها.

٢. صدور الحكم من قاض له ولاية إصداره:

ويقصد بالولاية: الولاية العامة للقضاء، والولاية الخاصة أي الصلاحية، أي الاختصاص بإصدار مثل هذا الحكم وفقا لقواعد الاختصاص النظامية، فإذا صدر حكم من قاض معدوم الولاية كان حكمه معدوم الوجود نظاما وليس له أي أثر نظامي.

فلا يكفي أن يصدر الحكم من القاضي بل لا بد أن تكون للقاضي عند إصداره ولاية، كاملة في ذلك، فإذا صدر الحكم من قاض قبل تعيينه، أو بعد عزله فإنه يفقد ركنا أساسيا من أركانه، وكذلك لو صدر الحكم من قاض في أمر لا ولاية له به، كأن يصدر حكم من القاضي الشرعي في دعوى هي من ولاية قاض المظالم أو العكس.

٣. أن يصدر الحكم طبقا للأصول المقررة شرعا ونظاما:

فإذا كانت المحكمة مشكلة من ثلاثة أو خمسة قضاة وانفرد بإصدار الحكم عدد يقل عن النصاب المقرر كان الحكم فاقدا ركن من أركانه، وكذلك لو اشترط النظام تسبيب الحكم وكتابته ولم يستوف الحكم هذه الشكلية أو لم يتم النطق به في جلسة علنية من الأسباب الموجبة لبطلانه.

ونصت المادة الثانية والستون بعد المائة على أنه "بعد قفل باب المرافعة والانتهاؤ إلى الحكم في القضية يجب تدوينه في ضبط المرافعة مسبقاً بالأسباب التي بني عليها ثم يوقع عليه القاضي أو القضاة الذين اشتركوا في نظر القضية" وقضت المادة الثالثة والستون بعد المائة على أنه "ينطق بالحكم في جلسة علنية بتلاوة منطوقة أو بتلاوة منطوقة مع أسبابه، ويجب إن يكون القضاة الذي اشتركوا في المداولة حاضرين تلاوة الحكم، فإذا حصل لأحدهم مانع جاز تخييه إذا كان قد وقع على الحكم المدون في الضبط".

٤. أن يكون الحكم على سبيل الإلزام:

إن الغاية من الحكم القضائي هي حسم النزاع، ولا يحقق الحكم هذه الغاية إلا إذا جاء حاسماً وحازماً، وملزماً لطرفي النزاع، بحيث لا يكون للمحكوم عليه خيار في الامتنثال أو عدم الامتنثال للحكم، وإنما ينطبق عليه حتماً أعمال مضمونة، فإن لم يقم بذلك طواعية واختياراً أجبر على التنفيذ سواء تم الإلزام عن طريق القضاء أو عن طريق جهة الإدارة.

وفي عنصر الإلزام ما يميز الحكم القضائي عن مجرد الفتوى المجردة من القوة الملزمة.

ونخلص إلى: إن الحكم القضائي هو كل قرار يصدر عن قاض في خصومة قضائية بالشكل المقرر نظاماً، وسواء بعد ذلك أكان الحكم صادراً في موضوع الخصومة، أو من أي مسألة إجرائية سابقة على الفصل فيه، وسواء كان صادراً في نهاية الخصومة أو في أثناءها. ومن ثم يطلق الحكم على الحكم الفاصل في الموضوع، وكذلك الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع سواء كان منهياً للخصومة أو غير منه لها، وأياً كان تشكيل المحكمة وأياً كانت درجتها.

• إصدار الأحكام في نظام المرافعات الشرعية:

"متى تمت المرافعة في الدعوى قضت المحكمة فيها فوراً أو أجلت إصدار الحكم إلى جلسة أخرى قريبة تحددها مع إفهام الخصوم بقفل باب المرافعة، وميعاد النطق بالحكم" عملاً بالمادة ١٥٨ مرافعات شرعية. ويتطلب إصدار الحكم ما يلي:

١. المداولة:

ويقصد بها: التشاور وتبادل الرأي بين القضاة حال تعددهم. بقصد تكوين الرأي النهائي الذي ينتهون إليه، وتكون المداولة في الأحكام سرية، ولا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة عملاً بالمادة (١٥٩) من نظام المرافعات. ولا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تسمع توضيحات من أحد الخصوم أو وكيله إلا بحضور خصمه عملاً بالمادة (١٦٠) مرافعات.

وإذا نظر القضية غدد من القضاة فتصدر الأحكام بالإجماع أو بأغلبية الآراء، وعلى الأقلية أن تسجل رأيها مسبقاً في ضبط القضية، فإذا لم تتوافر الأغلبية أو تشعبت الآراء لأكثر من رأيين فيندب وزير العدل أحد القضاة لترجيح أحد الآراء حتى تصل الأغلبية في الحكم، ويعد هذا استثناء بالاشتراك في المداولة ممن لم يسمع المرافعة فيها (المادتان ١٥٩، ١٦١).

٢. النطق بالحكم:

يصدر الحكم بالنطق به شفاهة في جلسة علنية في جميع الأحوال، يحضرها القضاة الذين اشتركوا في المداولة، إما بتلاوة منطوقه فحسب، أو بتلاوة منطوقه مع أسبابه، ويجب أن يحضر جلسة النطق بالحكم كل القضاة الذي اشتركوا في المداولة فإن حال بين أحدهم وبين حضوره جلسة النطق بالحكم مانع مادي كمرض مثلا فيجب أن يكون قد وقع على الحكم المدون في الضبط عملا بالمادة (١٦٣) مرافعات.

٣. تدوين وتحرير الحكم:

يجب تدوين الحكم في ضبط المرافعة مسبقا بالأسباب التي بنى عليها ثم يوقع عليها القاضي أو القضاة الذين اشتركوا في نظر القضية عملا بالمادة (١٦٢) مرافعات.

وعلى المحكمة بعد الحكم أن تصدر إعلاما حاويا لخلاصة الدعوى والجواب والدفع الصحيحة وشهادة الشهود بلفظها وتركيبها، وتحليف الأيمان وأسماء القضاة الذين اشتركوا في الحكم واسم المحكمة التي نظرت الدعوى أمامها، وأسباب الحكم، ورقمه، وتاريخه مع حذف الحشو والجمل المكررة التي لا تأثير لها في الحكم عملا بالمادة (١٦٤) مرافعات الشرعية، ويعد هذا أصل الحكم، ويحفظ لدى المحكمة لكي يستخرج منه الخصوم الصور الرسمية أو التنفيذية.

ويمكن القول أن هذا الإعلام يمثل النسخة الأصلية للحكم الصادر من المحكمة، والتي يمكن الاعتماد والتعويل عليها في التعاملات وفي التنفيذ، أما ما هو ثابت في دفتر الضبط فهو بمثابة مسودة الحكم.

وتتضمن النسخة الأصلية للحكم أربعة أقسام أساسية هي:

- أ . الديباجة: وهي التي يتوج بها الحكم موضحا فيها اسم المحكمة التي أصدرته والقاضي الذي صدر عنه، ورقم الدعوى، وتاريخ الحكم، واسم المدعى والمدعى عليه.
- ب . الوقائع: وهي تتضمن أقوال المدعي وبياناته، وجواب المدعى عليه وبياناته.
- ج . أسباب الحكم: وهي الحثيات والأسباب التي بني عليها الحكم، ويجب أن تكون الأسباب واضحة، ومنطقية، ومستقاة من الخصومة ووقائعها.
- د . المنطوق: وهو القرار الذي يصدره القاضي لحسم موضوع النزاع أي ما أمرت به المحكمة أو الرأي الذي انتهت إليه.

• أنواع الأحكام القضائية:

تتنوع الأحكام القضائية بحسب الأساس الذي تقوم عليه على النحو التالي:

١. الأحكام الإجرائية والأحكام الموضوعية:

الأحكام الإجرائية: هي التي تفصل في مسألة إجرائية كالحكم بقبول أو عدم قبول الدعوى أو الدفع أو الحكم ببطالان أو بصفة إجراء من الإجراءات، والحكم الإجرائي يكون صادر قبل الفصل في موضوع الدعوى.

أما الأحكام الصادرة في الموضوع: فهي الأحكام الصادرة في أصل الحق المتنازع عليه كله أو بعضه أو في مسألة منقرعة عن هذا الحق، وقد نصت المادة (٧٥) مرافعات" لا يجوز الاعتراض على الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الاعتراض على الحكم الصادر في الموضوع، ويجوز الاعتراض على الحكم الصادر بوقف الدعوى وعلى الأحكام الوقفية والمستعجلة قبل الحكم في الموضوع".

٢. الأحكام القطعية والأحكام الغير قطعية:

الأحكام القطعية: هي التي تقطع النزاع في المسألة التي فصلت فيها، ويترتب على ذلك خروج النزاع من ولاية القاضي فيما فصل فيه بحكم قطعي، أما الأحكام غير القطعية: فهي لا تحسم التنازع بين الخصوم، وهي تتعلق بتسيير الخصومة أو باتخاذ الإجراءات أو بالإثبات والأحكام غير القطعية لا تستنفذ ولاية المحكمة، وتستطيع هذه الأخيرة العدول عنها، مثال ذلك الحكم بإحالة القضية إلى التحقيق أو بالاستماع إلى الشهود، فالمحكمة تستطيع أن تعدل عن رأيها في إحالة القضية إلى التحقيق أو في سماع الشهود.

٣. أحكام منهيّة للخصومة وأحكام غير منهيّة للخصومة:

الأحكام المنهيّة للخصومة: هي التي تؤدي إلى انقضاء الخصومة وزوالها أمام المحكمة التي تنظرها، سواء كانت فاصلة في موضوع الدعوى أو في مسألة إجرائية من شأنها القضاء على الخصومة.

أما الأحكام الغير منهيّة: فهي التي لا تنتهي بها الخصومة مثل الحكم بوقف الدعوى وإحالتها، والأحكام المنهيّة للخصومة تكون قابلة للطعن فيها فور صدوره بعكس الأحكام غير المنهيّة للخصومة فلا تقبل الطعن مباشرة.

٤. الأحكام الحضورية والأحكام الغيابية:

الحكم الحضورى هو الذي يصدر في خصومة ~~حضورية~~ وهي التي حضر جلساتها كلها أو بعضها الخصم سواء كان حضوراً فعلياً أصالة أو وكالة.

أما الحكم الغيابي: فهو الحكم الذي يصدر في خصومة تغيب في جلساتها الخصم ولم يقدم فيها مذكرة بدفاعه. والحكم يعتبر حضورياً دائماً بالنسبة للمدعي، ولكنه قد يكون غيابياً بالنسبة للمدعى عليه، والحكم الغيابي وحده هو الذي يقبل الطعن فيه ~~بالمعارضة~~ فالغائب على حجته.

٥. الأحكام الحائزة لحجية الشيء المقضي به والأحكام الحائزة لقوة الشيء المقضي به:

الأحكام القطعية الصادرة في الموضوع تحوز حجية الشيء المقضي به وهي تقبل الطعن فيها، أما الأحكام الصادرة في حدود النصاب النهائي للمحكمة التي أصدرتها فهي أحكام حائزة لقوة الأمر المقضي، هذه القوة تزود الحكم بقوة تنفيذية تؤدي إلى إمكان تنفيذه جبراً على المدين. أما الحكم البات فمعناه عدم قابلية الحكم للطعن بأي طريق من طرق الطعن الأخرى.

٦. أحكام الحماية القضائية الموضوعية وأحكام الحماية القضائية الوقائية:

يقصد بالحماية الموضوعية الأحكام الصادرة في أصل الحق المتنازع عليه سواء كانت هذه الأحكام مقررة للحقوق أم منشئة لها أم كانت أحكام إلزام بأدائها، أما أحكام الحماية الوقائية فمثالها الأحكام الصادرة باتخاذ إجراء وقائي أو مستعجل بسبب ما قد يتعرض له أصل الحق من خطر جسيم محقق لا يحتمل درؤه التأخير.

ومن الممكن أن تجتمع هذه التقسيمات المتعددة في حكم واحد فالحكم الحضوري بالإلزام المدين بدفع مبالغ من المال فمثل هذا الحكم هو:

١. حكم في الموضوع، ٢. حكم قطعي ٣. حائز لحجية الشيء المقضي به ٤. حضوري
٥. منهي للخصومة، ٦. حكم حماية موضوعية، ٧. يقبل أو لا يقبل الطعن وفقا لقيمة أو نوع الدعوى.

المبحث الثاني

آثار الأحكام القضائية

تنتج الأحكام القضائية العديد من الآثار، أهمها: تقوية الحقوق، وحجية الأمر المقضي. وذلك على البيان الآتي:

أولاً: تقوية الحقوق:

تظهر الحاجة إلى الالتجاء إلى القضاء عندما يثور نزاع حول حق من الحقوق أو يقع عدوان من الغير على هذا الحق، فيتدخل القضاء لفض النزاع حول الحق وتقديره لصالحه، ورفع العدوان عنه، وإزالة أثره، لذلك فإن من شأن الحكم القضائي أن يضيف مزيداً من القوة والاستقرار للحقوق بعد أن ثار الشك حول قيامها أو بقائها.

وتؤكد هذه الحقيقة بما للحكم من قوة ملزمة، يتعين بمقتضاها على من صدر ضده الحكم، أن يبادر إلى تنفيذه طواعية واختياراً، فإن لم يفعل أمكن جبره وإكراهه على هذا التنفيذ باستعمال قوة السلطة العامة.

ولقد أثار فقهاء الشريعة مسألة هامة تتصل بالعقيدة هل حكم القاضي يحل حراماً أو يحرم حلالاً بغض النظر عن مطابقته الحق والواقع.

ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة والصاحبان من الحنفية إلا أن الحكم القضائي ليس من شأنه أن يحل حراماً ويحرم حلالاً، وسندهم في ذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم "أنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون أحسن بحجته من بعض، فأقضي له على نحو ما أسمع منه، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً، فإنما اقتطع له به قطعة من نار".

فهذا الحديث قاطع الدلالة في أن القضاء إنما يقوم على أساس الظاهر وأنه قد يخالف الحقيقة، وأنه حتى ولو كان صادراً من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً.

أما الإمام أبو حنيفة فقد ذهب إلى وجوب التفرقة في حكم هذه المسألة بين الأمور التي يملك القاضي أن ينشئها ابتداء بحكم ولايته القضائية، وتلك التي لا ولاية له من إنشائها ابتداء، فالتصرفات التي يملك القاضي إنشاءها أصلاً كالبيع ينفذ قضاء القاضي فيها ديانة، ذلك أنه إذا صادف القضاء الواقع والعدل فلا إشكال، وإذا لم يصادف ذلك حمل القضاء على الإنشاء. وبعبارة معاصرة فإنه وقد جاز أن يتم التصرف أصلاً بإرادة القاضي فإنه حتى ولو كان قضاء القاضي غير متفق مع الواقع، فإن حكم القاضي يكفي كسند للتصرف وأساس وحيد لسلامته وإنشائه.

أما إذا كان الأمر مما لا يملك القاضي إنشاؤه فإن حكم القاضي به لا يحلله ديانة، كالزواج بين الإخوة من الرضاة لا يملك القاضي إنشاؤه، ولذلك فحكمه لا يحلله فلو ادعى رجل زواج امرأة وهي تنكر الزواج، وتقر أنها أخته من الرضاة، وشهد بوقوع النكاح شاهدان فحكم به القاضي، والزواج والزوجة موقنان انهما إخوة من الرضاة فإن حكم القاضي لا يحل لهما الزواج، وذلك بخلاف الحكم لو انحصر الإنكار في مجرد وقوع النكاح مع عدم قيام المانع الشرعي، وشهد شاهدان بوقوع النكاح فهنا إذا حكم القاضي به تحل المعاشرة، لأن القاضي يملك عقد النكاح أصلاً عند انتفاء المانع، وبذلك يحل حكمه على أنه إنشاء لنكاح يملكه بحسب ولايته.

ويستند رأي أبي حنيفة إلى ما يروى عن الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه من أن رجلاً ادعى أمامه أنه زوج لامرأة أنكرت انهما تزوجا وشهد على دعوى الرجل شاهدان، فقضى الإمام علي بالزوجة. فقالت المرأة له: والله ما تزوجني يا أمير المؤمنين أعقد عقداً حتى أحل له، فرد عليها الإمام علي قائلاً: شاهدك زوجك مما يدل على أن الزواج أحكم بالحكم.

ورأى جمهور الفقهاء هو الراجح في هذه المسألة والأقرب إلى العدل والشرع والحق.

ثانياً: حجية الأمر المقضي:

حجية الأمر المقضي هي نوع من الحصانة والحرمة تختص بها الأحكام القضائية دون غيرها من أعمال السلطات العامة في الدولة وخاصة السلطة التنفيذية. وهي تعني أن الحكم القضائي يعتبر حجة فيما قضى به، ولا يجوز نقض هذه الحجية إلا باتباع طريق الطعن المقرر بالنسبة للحكم، فإذا ما استغلض طريق الطعن على الحكم أصبح عنواناً للحقيقة بصورة مطلقة.

أثار الحجية:

يترتب على اكتساب الحكم حجية الأمر المقضي به أثاران هامان:

الأول: أنه لا يجوز للمحكمة التي أصدرت الحكم ولا لغيرها من المحاكم معاودة البحث فيما قضى به الحكم وفصل فيه.

وهذا هو الأثر السلبي للحجية، ويتم التمسك به عن طريق دفع يسمى في لغة الأنظمة: الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها. فإذا فصل فيه القضاء بحكم سابق حائز لحجية الأمر المقضي، كان لخصمه أن يدفع ذلك بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها. والدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها يعتبر من النظام العام، يجوز للخصم أن يتمسك به في أي حالة تكون عليها الدعوى، بل أنه يتعين على المحكمة أن تعمل من تلقاء نفسها إذا لم يثره أحد الخصوم، فإذا ما رفعت إلى المحكمة دعوى سبق الفصل فيها بحكم قضائي، وجب عليها أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها.

وتقوم الحجية في هذا الجانب منها على اعتبار أساسي، هو وضع حد للمنازعات أمام القضاء وعدم تأييد الخلافات، فلو أتيح لكل خصم أن يعاود عرض ما قضى عليه به أمام القضاء مرة أخرى، ما وقفت المنازعات عند حد ولسقطت هيبة القضاء، وما ينبغي أن يتوافر لأحكامه من احترام وإجلال.

الثاني: احترام الأحكام القضائية السابقة فيما يعرض على القضاء من منازعات لاحقة. فإذا قضى بإدانة شخص في جريمة معينة، ثم عرضت على القضاء بعد ذلك دعوى تعويض عن الفعل المكون للجريمة التي حكم بالإدانة وتوقيع الجزاء الجنائي عنها، وجب على القاضي المدني احترام حكم الإدانة السابق، والتسليم به، وبناء حكمه في دعوى التعويض على أساس ثبوت الإدانة التي انتهت إليها الحكم الجنائي. وهذا هو الأثر الإيجابي لحجية الأمر المقضي. ويقوم هذا الأثر من آثار حجة الأمر المقضي على أساس الحيلولة دون وقوع التعارض والتضارب بين الأحكام القضائية. إن تصور الموقف لو لم يعتد القاضي المدني في دعوى التعويض عن الجريمة الجنائية بالحكم الجنائي الصادر بالإدانة وتوقيع الجزاء الثاني. ففي هذه الحالة من الممكن أن يصدر حكم المحكمة المدنية مقررًا رفض دعوى التعويض، استنادًا إلى براءة المدعي عليه من الجريمة المنسوبة إليه مع وجود حكم جنائي سابق انتهى إلى أدانته.

نطاق الحجية:

القاعدة العامة بالنسبة للأحكام القضائية: هي أن حجيتها نسبية أي لا تقوم إلا بين الخصوم أنفسهم وبالنسبة لذات الحق الذي فصل فيه الحكم محلاً وسبباً، فإذا ما رفعت دعوى أمام القضاء وفصل فيها على نحو معين، فإن هذا الحكم يحول دون رفع ذات الدعوى أمام القضاء إذا ما تعلقت بالخصوم أنفسهم الدعوى السابقة واتصلت بذات الموضوع محل النزاع.

إن هذه الحجية لا تكون إلا للأحكام القضائية المانحة للحماية القضائية وهي الأحكام الموضوعية وحدها ومن ثم فلا تكون للأحكام الإجرائية هذه الحجية.

عناصر الحكم التي تحوز الحجية:

حجية الأمر المقضي ترد على منطوق الحكم وأسبابه الجوهرية، ومن المقرر أن ما ترد عليه حجية الأمر المقضي هو منطوق الحكم. وهو القرار النهائي الذي تحسم به المحكمة المنازعة المعروضة أمامها ولا تتناول الحجية أسباب الحكم إلا ما كان منها مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالمنطوق بحيث لا يقوم المنطوق إلا بها، وبذلك تكون الأسباب مكملة للمنطوق وتكتسب ذات الحجية المقررة للمنطوق.

حجية الأمر المقضي وطرق الطعن في الأحكام:

ترتبط حجية الأمر بالمقضي في النظام ارتباطاً وثيقاً بطرق الطعن المقررة على الأحكام القضائية، ذلك أنه إذا كان الحكم يكتسب حجية الأمر المقضي منذ صدوره بيد أن هذه الحجية تكون قلقة ومزعزعة طالما أن باب الطعن على الحكم لا زال مفتوحاً. فإذا طعن على الحكم وقضى بتأييده تأكدت حجية الحكم واستقرت نهائياً، أما إذا ما ألغي الحكم من محكمة الطعن زالت الحجية عن الحكم المطعون عليه ليكتسبها الحكم الصادر في الطعن. ومن ناحية أخرى فإنه إذا ما كان العيب الذي يشوب الحكم فإن انقضاء مواعيد الطعن عليه من شأنه أن تستقر حجيته نهائياً، فلا يجوز المساس به وإعادة مناقشة ما تضمنه من قضاء، ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا أن يكون العيب الذي شاب الحكم عيباً جسيماً يفقده أحد أركانه الأساسية وينحدر به إلى مرتبة الانعدام. ففي هذه الحالة وحدها لا يترتب على انقضاء مواعيد الطعن على الحكم اكتسابه أي حصانه، ولكل محكمة الحق

في إهداره وعدم الاعتداد به ويتشدد القضاء والفقهاء في تحديد العيوب التي تلحق الحكم القضائي والتي يترتب عليها انعدامه، ومن بين تلك الحالات صدور الحكم من محكمة غير مشكيلة تشكيلا سليما أو صدوره من قاض بعد انتهاء خدمته في القضاء أو في مسألة لا ولاية للسلطة القضائية في نظرها.

حجية الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية:

حجية الأمر المقضي، باعتباره أثرا للأحكام القضائية، أمر عرفته الشريعة الغراء ونص عليه فقهاؤها: فقد اعتبروا الحكم القضائي قرينة على صحته وعدالته، فالقضاء عندهم "يحمل على الصحة ما لم يتبين الجور، وليس للقاضي أن يتعقب أحكام من قبله لأن الظاهر صحتها وضوابطها" ومؤدى هذا وجوب تنفيذ الأحكام وإمضاؤها، وعدم جواز إعادة مناقشة ما قضت به، واعتبارها حجة بما فصلت فيه، وهذا هو معنى الحجية.

وإذا كان فقهاء الإسلام قد أجازوا نقض الأحكام إذا قامت أدلة قوية على مجانبتها للصواب والحق، فإنهم قد قيدوا ذلك بوجوب أن يكون الخطأ الواقع في الحكم خطأ بينا ظاهرا لا يختلف عليه، بمعنى أن يكون الحكم قد خالف كتابا أو سنة أو إجماعا، فإذا ما تبين مخالفة الحكم السابق لنص من الكتاب أو السنة أيا ما كانت درجة المخالفة سواء تعلقت بالأحكام الموضوعية أو بالبيّنات وطرق الإثبات، فإن مثل هذا الحكم لا يكتسب أي حجية ولا تلحقه حصانة مهما مضى عليه من زمن، ويجوز لأي قاض يعرض عليه النزاع بعد ذلك نقض الحكم السابق وإبرام حكم جديد في المنازعة، وبذلك يتضح أن فكرة استقرار الأحكام القضائية الباطلة واكتسابها حجية الأمر المقضي بانقضاء مواعيد الطعن المقررة عليها أو استغلاق طرق الطعن المقررة في النظام تفضلها في الشريعة الإسلامية إعلاء كلمة الله ورسوله، فلا استقرار لحكم ولا حجية لقضاء يأتي على خلاف أحكام الكتاب والسنة.

والحكم القضائي المبني على الاجتهاد لا يجوز نقضه سواء من ذات القاضي الذي أصدره لو تغير اجتهاده، أو من قاض آخر له اجتهاد مخالف، ويمكن القول أنه وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية يكتسب الحكم المبني على الاجتهاد صفة الحكم البات بمجرد صدوره، ولا يجوز نقضه في أي وقت من الأوقات.

المبحث الثالث

تصحيح الأحكام وتفسيرها

تصحيح الأحكام :

نصت المادة الثامنة والستون بعد المائة مرافعات شرعية "تتولى المحكمة بقرار تصدره بناء على طلب أحد الخصوم أو من تلقاء نفسها تصحيح ما قد يقع في صك الحكم من أخطاء مادية بحتة، كتابية أو حسابية، ويجري هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية؛ ويوقعه قاضي أو قضاة المحكمة التي أصدرته بعد تدوين القرار في ضبط القضية" ونصت المادة التاسعة والستون بعد المائة "إذا رفضت المحكمة التصحيح فيكون الاعتراض على ذلك مع الاعتراض على الحكم نفسه، أما القرار الذي يصدر بالتصحيح فيجوز الاعتراض عليه على استقلال بطرق الاعتراض الجائزة".

الشرح والتعليق:

الأصل أن تستنفذ المحكمة ولايتها في الدعوى بالحكم فيها، وبصدور الحكم المذكور تخرج القضية من يد المحكمة ولكن النظام أجاز لها أن تصحح ما يقع في أسباب حكمها ومنطوقة من أخطاء مادية أو حسابية. ومن أمثلة الخطأ المادي الذي يمكن علاجه بالتصحيح: أن يأتي في حيثيات الحكم حساب للمبالغ المستحقة للمدعي، وفي المنطوق تجمع هذه المبالغ خطأ، أو أن يذكر اسم المدعي أو المدعي عليه خطأ دون أن يكون هناك شك في تحديد شخصيته أو أن يذكر خطأ مادي في اسم القاضي الذي أصدر الحكم مع وضوح الخطأ في محضر جلسة النطق بالحكم. ولا يمنع من تصحيح الحكم أن يكون قابلاً للطعن فيه بأي طريق، كما لا يمنع منه سبق قيام المحكمة بتفسير حكمها. أن إمكانية تصحيح الحكم أو تصحيحه بالفعل لا يمنع من الطعن في الحكم بالطريق الذي يقبله. على أنه لا يجوز التمسك بخطأ مادي في الحكم كسبب للطعن فيه بالتمييز.

وتتولى المحكمة التصحيح سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم. ولا يجب في الطلب أي شكل خاص ولا يعلن إلى الخصم الآخر أو يكلف هذا الخصم بالحضور، ويقدم طلب التصحيح إلى نفس المحكمة التي أصدرت الحكم المطلوب تصحيحه، على أنه لا يجب أن ينظر الطلب نفس القضية الذين أصدروا الحكم. ويقدم الطلب من أي من الخصمين سواء الخصم الذي صدر الحكم لصالحه أو الذي صدر حكم ضده، إذا يتصور أن يكون الخطأ ضد مصلحة أي منهما. ولم يحدد النظام ميعاد للتصحيح، فيمكن تقديم الطلب ما دام الحكم قائماً لم يبلغ، وتنتظر المحكمة طلب التصحيح بغير مراقبة أي دون سماع دفاع أي من الخصوم. وتقتصر سلطة المحكمة على تصحيح الأخطاء المادية بالرجوع إلى بيانات الحكم أو محضر الضبط فلا تملك تصحيحه على نحو مخالف أو أن تتخذ من التصحيح وسيلة للرجوع عن الحكم الصادر منها فتغير منطوقه بما يناقضه لما في ذلك من مساس بحجية الأمر المقضي. فإذا تجاوزت سلطتها جاز الطعن في قرار التصحيح بنفس طرق الطعن المتاحة بالنسبة للحكم محل التصحيح ويبدأ ميعاد الطعن من تاريخ صدور قرار التصحيح. أما قرار المحكمة برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الذي رفض تصحيحه، مع مراعاة ميعاد هذا الطعن.

ويجري هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه قاضي أو قضاة المحكمة التي أصدرته بعد تدوين القرار في ضبط القضية.

تفسير الحكم:

نصت المادة السبعون بعد المائة من نظام المرافعات الشرعية على أنه "إذا وقع في منطوق الحكم غموض أو لبس جاز للخصوم أن يطلبوا من المحكمة التي أصدرته تفسيره، ويقدم بالطرق المعتادة".

ونصت المادة الحادية والسبعون بعد المائة "يدون الحكم الصادر بالتفسير على نسخة الحكم الأصلية، ويوقعها قاضي أو قضاة المحكمة التي أصدرت الحكم، ويعد التفسير متمماً للحكم الأصلي، ويسري عليه ما يسري على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الاعتراض".

الشرح:

ليس المقصود بتفسير الحكم البحث عن إرادة القاضي الذي أصدره، كما هو الحال عند تفسير عقد من العقود. ذلك أن الحكم ليس تصرفاً نظامياً ^{إعلاء} هو عمل تقدير، ولهذا فإن تفسير الحكم لا يكون بالبحث عن إرادة

القاضي وأما بتحديد ما يتضمنه الحكم من تقدير، وهذا لا يمكن أن يبحث عنه إلا في العناصر الموضوعية التي يكون الحكم ذاته منفصلا عن إرادة القاضي الذي أصدره، ولا مشكلة إذا كان الحكم واضحا، أما إذا تضمن غموضاً أو إبهاماً فهنا تقوم الحاجة لمعرفة تقدير المحكمة بالنسبة للقضية، أي الحاجة إلى التفسير، وغموض منطوق الحكم أو إبهامه لا يؤدي إلى بطلان الحكم، ولا يكون سببا للطعن فيه، وإنما يكون مبررا لطلب تفسيره من ذات المحكمة التي أصدرته.

ويتعين لقبول طلب التفسير شروط معينة إذا لم تتوافر، وجب القضاء بعدم قبولها. فيشترط أن يكون الحكم قطعيا ولو كان وقتيا وإن كان البعض يرى جواز تفسير الأحكام غير القطعية.

وأن يكون الحكم قد شاب منطوقه غموض أو إبهام أو شك تفسير أو يحتمل أكثر من معنى، أما إذا كان الحكم واضحا فلا يجوز الرجوع إلى المحكمة لتفسيره، وإذا قبل الخصم الحكم فإن ذلك لا يمنعه من طلب التفسير.

كما يشترط أن يكون الغموض أو الإبهام واردين على المنطوق لا الأسباب، ما لم تكن الأسباب قد كونت جزءا من المنطوق. وتختص بطلب التفسير المحكمة التي أصدرت الحكم وحدها، وهي قاعدة تتصل بالنظام العام فيتعين أن ترعاها المحكمة من تلقاء نفسها. ولا يجوز أثناء نظر طلب التفسير الجدل في شأن المسائل النظامية التي يكون الحكم محل التفسير قد بت فيها.

إغفال المحكمة لبعض الطلبات الموضوعية :

نصت المادة الثانية والسبعون بعد المائة " إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية المذكورة أعلاه فلصاحب الشأن أن يطلب من المحكمة أن تكلف خصم بالحضور أمامها حسب الإجراءات المعتادة للنظر هذه الطلب والحكم فيه " .

الشرح :

إذا أغفلت المحكمة الحكم في طلب قدم إليها لأول مرة ولم تعرض له في أسبابها فإن هذا الطلب يبقى معلقا أمامها وعلاج هذا الإغفال وفقا لهذه المادة يكون بالرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه أن كان له وجه وثم فهو لا يصلح سببا للطعن، ويشترط لتوافر هذه الحالة ثلاثة شروط :

أولها: أن يكون الطلب من طلبات الخصوم الموضوعية وقد قدم للمحكمة بصورة واضحة وطلب منها الفصل فيه فلا يكفي أن يكون الطلب من وسائل الدفاع كطلب اتخاذ إجراء من إجراءات الإثبات أو من الدفوع الشكلية أو الموضوعية أو الدفع بعدم القبول لأن إغفال شيء من ذلك كله يعتبر رفضا له، ويلاحظ أن طلب شمول الحكم بالنفاذ المعجل يعتبر طلبا موضوعيا.

وثانيها: أن يكون إغفال المحكمة للطلب إغفالا كلياً، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان عن سهو أو غلط، أما إذا كان عن عمد فيكون الحكم قد تضمن قضاء صريحا أو ضمنيا في شأنه وتكون الوسيلة للمتظلم منه الطعن في الحكم. ومن ثم فلا مجال للتجاء إلى حكم المادة إذا كان مستفادا من منطوق الحكم أو أسبابه أن المحكمة قد رفضت الطلب صراحة أو ضمنا كتصريحها في منطوق حكمها بأنها رفضت ما عدا ذلك من الطلبات مع ملاحظة أن هذه العبارة لا تصرف إلا إلى الطلبات التي كانت محل بحث المحكمة.

وثالثها: أن تكون المحكمة قد أنهت الدعوى أمامها بحكم قطعي فاستنفذت به سلطتها في نظر النزاع بجملته. ولا يتقيد اللجوء إلي المحكمة بميعاد معين، ولصاحب الشأن أن يطلب من المحكمة أن تكلف خصمه بالحضور أمامها حسب الإجراءات المعتادة لنظر هذا الطلب والحكم فيه.

الفصل الثاني

طرق الاعتراض على الأحكام

تمهيد وتقسيم :

لما كانت أحكام القضاء صادرة عن القاضي أو القضاة - وهم بشر - لذلك كانت عرضة للبعد عن الصواب والوقوع في الخطأ ، وكان من الطبيعي أن توجد الأنظمة وسيلة لمراجعة هذه الأحكام ضمانا لصحتها وعدالتها وذلك بإزالة ما يعتريها من عيوب وما يشوبها من أخطاء وإذا كان هذا أمرا لازما فإنه لا يجب أن يكون سببا في عدم الاستقرار للحقوق والمراكز النظامية ، والذي يستوجب عدم السماح بتجديد المنازعات أمام القضاء مرة أخرى ، بعد أن فصلت فيها أحكام سابقة .

وتوفيقا بين هذين الاعتبارين حدد نظام المرافعات الشرعية السعودي طرق الاعتراض على الأحكام وهي : التمييز ، والتماس إعادة النظر ، ووضع قواعد خاصة لكل طريق .

نخصص المبحث الأول : لأحكام عامة أي تطبق عليهما ، المبحث الثاني : التمييز ، المبحث الثالث : التماس إعادة النظر ونعرض لهما فيما يلي :

المبحث الأول :

الأحكام العامة :

يقصد بها مجموعة من القواعد أو الأحكام التي تطبق على كل من التمييز والتماس إعادة النظر :

أولا : الأحكام القابلة للطعن :

تجمع الأنظمة المختلفة على أن الأحكام الإجرائية التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهي الخصومة ، لا تكون قابلة للطعن فيها ألا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة ، وقد نصت عليه المادة (١٩٤) مرافعات شرعية بقولها لا يجوز الاعتراض على الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها إلا مع الاعتراض على الحكم الصادر في الموضوع ، ويجوز الاعتراض على الحكم الصادر بوقف الدعوى وعلى الأحكام الوقتية والمستعجلة قبل الحكم في الموضوع .

إن مقتضى النص أن الحكم المنهي للخصومة كلها يقبل الطعن سواء كان حكما موضوعيا فصل في النزاع موضوع الدعوى أو حكما فرعيا أنهى الخصومة دون أن يفصل في النزاع كالحكم بعدم الاختصاص دون الإحالة . أو الحكم بعدم قبول الدعوى أو بانقضاء الخصومة فيها أو سقوطها أو اعتبارها كأن لم تكن أو بطلان صحتها ، أما الأحكام الشرعية التي لا تنتهي بها الخصومة كلها فلا تقبل الطعن المباشر ولو كانت أحكاما قطعية قضت برفض بعض الدفوع أو حسمت شقا من النزاع كالحكم برفض الدفع بعدم الاختصاص والحكم برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

واستثنى النظام الأحكام الصادرة بوقف الدعوى ولا يمتد إلي الحكم برفض طلب الوقف الذي لا تقبل الطعن المباشر .

كما استثنى الأحكام الوقتية والمستعجلة، ومثال الحكم الوقتي المقصود في النص الحكم الصادر من محكمة الموضوع بفرض نفقة وقتية أو بتعيين حارس أو برفض مثل هذا الطلب، كما أنه من البديهي أن المقصود بالحكم المستعجل هو ذلك الصادر من محكمة الموضوع في طلب مستعجل يرفع إليها بالتبع لدعوى الموضوع .

ثانياً: خصوم الطعن:

ينشئ الطعن خصومة حقيقية طرفها الإيجابي هو الطاعن أو الطاعنون، وطرفها السلبي هو المطعون ضده أو ضدهم ، على أنه لا يجوز سباهة- أن يكون طرفاً في خصومة الطعن إلا من كان طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وأن يكون الطاعن خصماً محكوماً عليه ، وألا يكون قد قبل الحكم بعد صدوره أو أن يكون قد نزل عن حقه في الطعن ، كما يشترط في المطعون أن يكون خصماً محكوماً له ، بمقتضى الحكم المطعون فيه وفي ذلك تنص المادة الرابعة والسبعون بعد المائة من نظام المرافعات الشرعية: " لا يجوز الاعتراض على الحكم إلا من المحكوم عليه، ولا يجوز ممن قبل الحكم أو ممن قضى له بكل طلباته ما لم ينص النظام على غير ذلك".

ثالثاً: ميعاد الطعن:

ميعاد الطعن : هو الفترة التي حددها النظام للطعن في الحكم ، والتي بانقضائها لا يجوز الطعن في الحكم بهذا الطريق ، وإذا كان ميعاد الطعن يختلف في مدته باختلاف طرق الطعن ، وقد حدد النظام في المادة (١٧٦) مرافعات بدء ميعاد الاعتراض على الحكم من تاريخ تسليم أعلام الحكم للمحكوم عليه واخذ توقيعه في دفتر الضبط ، أو من التاريخ المحدد لتسلمه إذا لم يحضر، ويبدأ ميعاد الاعتراض على الحكم الغيابي من تاريخ تبليغه إلي شخص المحكوم عليه أو وكيله .

ويقف ميعاد الاعتراض بموت المعارض ، أو بفقد أهليته للنقاضي أو بزوال صفة من كانت تباشر الخصومة عنه ، ويستمر الميعاد موقوفاً حتى إبلاغ الحكم إلي الورثة أو من يمثلهم أو يزول المعارض (المادة ١٧٧ مرافعات شرعية) .

وينتهي ميعاد الطعن بانتهاء اليوم الأخير منه دون الطعن ، وهو ما يؤدي إلي سقوط حق الخصم في الطعن في الحكم ، وتقضي به المحكمة من تلقاء نفسها .

المبحث الثاني

التمييز

نعرض فيه

الأحكام التي تقبل الطعن بالتمييز ، المحكمة المختصة بنظر الطعن ، ميعاد الطعن ، كيفية رفع الطعن ، الأثر المترتب على رفع الطعن بالتمييز .

الأحكام التي تقبل الطعن بالتمييز :

جميع الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية العامة . وكذلك المحاكم المستعجلة (الجزئية) قابلة للتمييز . ويرد على هذه القاعدة عدة استثناءات تؤدي إلي جعل بعض الأحكام الصادرة من المحاكم العامة والجزئية غير قابلة للطعن بالتمييز وهي :

١. الأحكام في الدعاوى اليسيرة التي يحددها مجلس القضاء الأعلى بقرار يصدر من هيئته العامة بناء على اقتراح من وزير العدل (المادة ١٧٩ مرافعات) .
٢. الأحكام التي فات ميعاد الطعن فيها دون رفع الطعن بالتمييز فيها (المادة ١٧٨ مرافعات) " إذا لم يقدم الخصم اعتراضا خلال هذه المدة (مدة الاعتراض) سقط حقه في طلب التمييز ، وعلى المحكمة اتخاذ محضر بذلك في ضبط القضية والتهميش على الصك وسجله بأن الحكم قد اكتسب القطعية " .
٣. القرار الصادر على بيت المال من القاضي المختص منفذا لحكم نهائي سابق صدوره ، مثل هذا القرار لا يقبل التمييز لسبق الطعن الوجوبي بالتمييز في الحكم النهائي الذي صدر القرار تنفيذا له .
٤. الحكم الصادر بمبلغ أودعه أحد الأشخاص لصالح شخص آخر أو ورثته ما لم يكن للمودع أو من يمثله معارضة في ذلك ، والحكمة من منع الطعن بالتمييز في مثل هذا الحكم هو الرضاء الصريح من جانب المودع لهذا المبلغ والذي لم يصدر منه اعتراض على هذا الحكم . مثل هذا الرضاء يتضمن إسقاطها لحقه في الطعن على الحكم الصادر بالتمييز (راجع المادة ١٧٩ / أ ، ب) .

الطعن الوجوبي بالتمييز:

يجب الطعن بالتمييز أيا كان المحكوم به في:

١. إذا كان المحكوم عليه ناظر وقف أو وصي أو مأمور بيت مال أو ممثل جهة حكومية ونحوه .
٢. الأحكام الغيابية .

وعلى المحكمة أن ترفع الحكم إلي محكمة التمييز لتدقيقه مهما كان موضوع الحكم .

محكمة التمييز :

هي المحكمة المختصة بتمييز الأحكام الشرعية ، وتؤلف من رئيس وعدد كاف من القضاة ، وتكون بها دائرة للقضايا الجزائية وأخرى للأحوال الشخصية وثالثة للقضايا الأخرى (ويطلق عليها قضايا الحقوق) .

ويجوز تعدد هذه الدوائر بقدر الحاجة ، ويرأس كل دائرة الرئيس أو أحد نوابه (المادة ١١ من نظام القضاء) ويكون مقرها مدينة الرياض وأن كان يجوز بقرار من هيئتها العامة أن تعقد جلسات بعض دوائرها كلها أو بعضها في مدينة أخرى أو أن تنشأ فروع لها في مدن أخرى (المادة ١٢ قضاء) وتتكون الهيئة العامة للمحكمة من جميع قضاتها (المادة ١٥ قضاء) وتصدر المحكمة قراراتها من ثلاثة قضاة إلا في قضايا القتل والرجم والقطع والسطو والاختطاف فمن خمسة قضاة (المادة ١٣ قضاء) .

ويوجد هيئة للتمييز بمكة المكرمة (وكانت قبل صدور نظام القضاء السعودي ١٣٩٥ هـ وظلت بعده) كما يوجد هيئة تمييز بمدينة الرياض ، وهي الأصل

ميعاد الطعن بالتمييز :

مدة الاعتراض بطلب التمييز ثلاثون يوما (المادة ١٧٨ مرافعات شرعية) ويبدأ ميعاد الاعتراض على الحكم من تاريخ تسليم أعلام الحكم للمحكوم عليه وأخذ توقيعه في دفتر الضبط، ومن التاريخ المحدد لتسلمه إذا لم يحضر ، ويبدأ ميعاد الاعتراض على الحكم الغيابي من تاريخ تبليغه ألي الشخص المحكوم عليه أو وكيله (المادة ١٧٦ مرافعات شرعية) وميعاد الطعن هو المدة الزمنية التي حددها المنظم للاعتراض على الحكم ، ويجب أن يتم رفع الطعن قبل انقضاء دوام اليوم الأخير ولا يسقط الحق في رفع الطعن ، ويترتب على سقوط الحق في رفع الطعن بقاء الحكم وصيرورته قطعيًا ، ولا يجوز بأي حال الطعن فيه بعد انقضاء الميعاد المحدد للطعن ، وميعاد الطعن لهذا الشكل يعتبر من مواعيد السقوط ، ويقصد بهذه المواعيد تلك الأجل التي يمنحها المنظم للخصم للقيام بعمل إجرائي معين ، ويترتب جزاء السقوط على عدم القيام بهذا العمل بشكل صحيح خلال الميعاد . وتسمى مثل هذه المواعيد بالمواعيد الناقصة، لأن الخصم لا يستفيد من الميعاد بأكمله ، فعليه واجب ممارسة الأجراء قبل انقضاء دوام اليوم الأخير من الميعاد .

كيفية حساب ميعاد الطعن وأحوال امتداده :

أوضح نظام المرافعات الشرعية في المادة ٢٣ منه أنه " إذا كان الميعاد مقدرا بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه يوم الإعلان أو اليوم الذي حدث فيه الأمر المعتبر في نظر النظام مجريا للميعاد ، وينقضي الميعاد بانقضاء اليوم الأخير منه إذا كان يجب أن يحصل فيه الأجراء . . . وإذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل بعدها " .

ويعني ذلك أن اليوم الذي يتم فيه تسليم الصك للمحكوم عليه لا يدخل في حساب ميعاد الطعن ويبدأ الحساب من اليوم التالي مباشرة ، ويمتد الميعاد في حالة وحيدة هي إذا تصادف أن جاء اليوم الأخير فيه عطلة رسمية ، فيمتد الميعاد لأول يوم عمل رسمي تال للعطلة ، فإذا كان الميعاد ينتهي يوم الخميس وهو يوم عطلة رسمية في المملكة امتد الميعاد ألي السبت وما يقال عن العطلات الأسبوعية يسري بالنسبة للعطلات السنوية الرسمية كعطلات الأعياد الرسمية .

اللائحة الاعتراضية وإجراءات التمييز :

يشترط لقبول الطعن أن يكون لرافعه مصلحة في رفعه ، شرط المصلحة هو أساس في قبول أي طلب أو دفع أو طعن (المادة ٤ : مرافعات شرعية) والمصلحة من الطعن تقتزن بخسارة الطاعن أمام محكمة الدرجة الأولى التي أصدر الحكم المراد الطعن فيه ، وهذه الخسارة قد تكون كلية وقد تكون جزئية ، وقد تتوافر المصلحة في كلا الطرفين اللذين كانا خصوما أمام الدرجة الأولى ، وذلك في الأحوال التي يخسر فيها كل منهما بعضا من مطلوبه .

وتقدم المذكرة الاعتراضية إلي إدارة المحكمة التي أصدرت الحكم مشتملة على بيان الحكم المعترض عليه وتاريخه ، والأسباب التي بني عليها الاعتراض ، وطلبات المعترض ، والأسباب التي تؤيد الاعتراض خلال ثلاثين يوما (المادتان ١٧٨ و ١٨٠ مرافعات شرعية) .

وعلى القاضي الذي أصدر الحكم المعترض عليه الاطلاع على مذكرة الاعتراض، ويجوز له أن يعيد النظر في الحكم من ناحية الوجوه التي بني عليها الاعتراض من غير مرافعة ، وعليه أن يؤيد حكمه أو يعدله حسبما يظهر له ، فإذا أكد حكمه فيرفعه مع صورة ضبط القضية وكامل الأوراق إلي محكمة التمييز ، أما إذا عدله فيبلغ الحكم المعدل للخصوم، وتسري عليه في هذه الحالة الإجراءات المعتادة (المادة ١٨١ مرافعات شرعية).

وهذه الإجراءات هي تحديد جلسة لإبلاغ الخصوم ، وفي الجلسة الجديدة يتم البلاغ ، ويبدأ ميعاد تمييز جديد من تاريخ تسلم الصك بعد تعديله ، ويرجع الطعن بالتمييز بالإجراءات السابقة .

وجدير بالإشارة أن الحكم القابل للطعن بالتمييز لا يجوز في الأصل تنفيذه لأن التنفيذ قاصر على الأحكام القطعية وجميع الأحكام القابلة للطعن بالتمييز هي أحكام غير قطعية ، ولا يوجد استثناء لذلك إلا في الأحوال التي يشتمل فيها الحكم بالنفاذ المعجل ، فهنا يمكن تنفيذه رغم قابليته للطعن عليه بالتمييز .

سلطات محكمة التمييز إزاء الطعن المرفوع إليها :

إذا رفع الطعن بالتمييز إلي محكمة التمييز ودخل في حوزتها صار لهذه المحكمة على الطعن العديد من السلطات نعرضها في ما يلي :

١. سلطات محكمة التمييز إزاء الخصوم :

عندما يتقدم الطاعن بمذكرته الاعتراضية طالبا تمييز الحكم الصادر ضده فقد يطلب المطعون ضده الاطلاع على هذه المذكرة حتى يستطيع إعداد دفاعه ، وذلك احتراما لمبدأ حقوق الدفاع .

وفي مثل هذه الحالة ، فإن المطعون ضده يتقدم إلي محكمة التمييز ذاتها بطلبه وتقوم محكمة التمييز بتقدير هذا الطلب ولها أن تجيب الطالب إلى طلبه ، كما أن لها أن ترفض لأسباب تراها ، كما إذا كانت أسباب الطعن الواردة في المذكرة الاعتراضية لا تخرج عن الأقوال التي سبق للمحكوم عليه أن أبدائها أمام محكمة الدرجة الأولى ، والتي اطلع عليها المطعون ضده .

وفي الأحوال التي تأذن فيها محكمة التمييز بإطلاع الطاعن على مذكرة اعتراض خصمه فإنها تخرب للمطعون ضده أجلا محددا للرد على هذه المذكرة ، ويجب تقديم هذا الرد في خلال الأجل المحدد عملا بالمادة (١٨٢) مرافعات شرعية .

وتنص المادة (١٨٣) على أن "تفصل محكمة التمييز في طلب الاعتراض استنادا إلي ما يوجد في الملف من الأوراق " يعني انه لا يجوز طرح وقائع جديدة لأول مرة أمام هذه المحكمة ، لأن هذه المحكمة تراقب صحة الأحكام وعدالتها ، ولا تفصل كأصل عام في وقائع جديدة ، ومن جهة أخرى فلو سمحنا بطرح وقائع جديدة لأول مرة أمام محكمة التمييز فإن هذه المحكمة تتحول إلي محكمة موضوع تفصل لأول مرة ولآخر مرة في هذه الوقائع بحكم قطعي لا يقبل التمييز . ومن هنا كان المنع من طرح وقائع جديدة لأول مرة على محكمة التمييز واقتصار بحثها عند نظر الطعن على ما سبق الفصل فيه من قضاء الدرجة الأولى .

كما أن الأصل أن محكمة التمييز تفصل في الطعن دون حضور الخصوم ، وعلى ذلك فقواعد الحضور والغياب لا يعمل بها أمام محكمة التمييز ، ومع ذلك يجوز لهذه المحكمة أن تأمر بحضور الخصوم لسماع أقوالهم وفقا لما تراه .

قد تقدر محكمة التمييز أن الأسباب التي بني عليها الطعن ناقصة أو غامضة أو قاصرة ، فلمحكمة التمييز أن تأذن للخصوم بتقديم بيانات جديدة لتأييد أسباب الاعتراض المقدمة في المذكرة الاعتراضية ويلاحظ في هذه الحالة أن ما تأذن المحكمة بتقديمه ليس أسبابا جديدة للطعن ، ما هو مجرد بيانات وشروح ومستندات وأدلة تفسر وتوضح وتشرح ما ورد أجمالا في أسباب الطعن حتى يؤدي ذلك إلي تنوير المحكمة وتسهيل الفصل في النزاع .

كما يجوز لمحكمة التمييز أن تأمر باتخاذ أي إجراء تراه مفيدا في أعانتها على الفصل في الموضوع .

٢. سلطات محكمة التمييز إذا كان الطعن بسبب مخالفة الحكم لقواعد الاختصاص :

يقصد بهذه الحالة الوضع الذي يصدر فيه حكم من المحكمة تتبع جهة القضاء الشرعي وتكون المحكمة غير مختصة بالنظر في الدعوى التي صدر فيها الحكم .

ففي مثل هذا الوضع يجوز الطعن على مثل هذا الحكم على أناس بطلان الحكم لصدوره من محكمة غير مختصة ، فإذا تأكدت محكمة التمييز من عدم الاختصاص ، وجب عليها إبطال الحكم وتحديد المحكمة المختصة وحالة النزاع **إلزاميا** عملا بالمادة (١٨٥) مرافعات شرعية . وهذا الوجه من أوجه الطعن بالتمييز يوجه الحالة التي لا تتأثر فيها مسألة عدم الاختصاص أمام محكمة الدرجة الأولى سواء من تلقاء نفس المحكمة أو بناء على تمسك الخصوم بدفع شكلي إذا كان عدم الاختصاص لا يتعلق بالنظام .

فإذا كانت المحكمة غير مختصة فعلا ، فإن الحكم يكون معيبا بعيب عدم الاختصاص ومن الجائز الطعن فيه بالتمييز .

كذلك قد ترفض المحكمة الدفع بعدم الاختصاص ، وتكون المحكمة رغم ذلك غير مختصة بالفعل ، ففي هذه الحالة يجوز الطعن بالتمييز وتقتصر سلطة محكمة التمييز في مثل هذه الأحوال على بحث مسألة عدم الاختصاص فقط دون أن تنتظر إلي بحث موضوع النزاع الذي فصل فيه .

٣. سلطة محكمة التمييز في إبداء ملاحظات على الحكم المطعون فيه:

إن لمحكمة التمييز أن تبدي ملاحظاتها على الحكم المطعون عليه ، وهذه الملاحظات توجه إلى القاضي الذي أصدر الحكم ، وهذه الملاحظات لا تعتبر تصديقا للحكم ولا تعد نقضا له ، لكنها هي تقع في مرحلة وسط بين التصديق والنقض ، وهي عبارة عن لفت نظر القاضي لمسائل تنقض حكمه وتعتبر عيبا واردا به ، هذا العيب يزول بالاستجابة لهذه الملاحظات .

ففي دعوى ارث مثلا ، قد يغفل قاضي الموضوع بيان التركة ، وتحديد الورثة ، وتعيين الأموال الموروثة ، وتحديد ما إذا كان يوجد حمل مستكن أو غائب أو قاصر ... فتبدي محكمة التمييز ملحوظاتها تلك على الحكم وترسلها للقاضي الذي أصدره .

ويتم ترتيب هذه الملاحظات في قرار صادر عن محكمة التمييز يرسل إلى قاض أول درجة ، وهذا الأخير قد يقتنع بهذه الملاحظات ويستجيب لها ، وفي مثل هذه الحالة تقوم محكمة التمييز بعد عودة القضية إليها من قاضي أول درجة بتصديق الحكم إذا كان منطوقه وافق من حيث نتيجته لأصوله الشرعية .

أما إذا تمسك القاضي برأيه ورفض إطاعة ملاحظات محكمة التمييز ، كما رفضت محكمة التمييز موقف قاض أول درجة فلها أن تنقض الحكم كله أو بعضه مع ذكر الدليل ، وتحيل القضية إلى قاض آخر وكل ذلك وفقا للمادة (١٨٨) مرافعات شرعية .

وان لم يقتنع قاضي أول درجة بملاحظات محكمة التمييز فإن عليه إجابتها بوجهة نظره بعد أن يقوم بتدوين ذلك في دفتر الضبط . أما إذا اقتنع بهذه الملاحظات فعليه عرض هذه الملاحظات على الخصوم وسماع أقوالهم بصددها ويتم إثبات كل ما تم مناقشته في دفتر الضبط ثم يقوم بالحكم من جديد في الدعوى بناء على هذه الملاحظات ، والحكم الجديد يتعين على القاضي رفعه للتمييز وذلك في الحالة التي يصدر فيها هذا الحكم متضمنا تعديلات في الحكم السابق عملا بالمادة (١٨٧) مرافعات شرعية .

٤. سلطة محكمة التمييز في تصديق الحكم المطعون فيه :

إذا وجدت محكمة التمييز أن الحكم سليم من حيث الشكل والموضوع فعليها تصديقه وإعادةه للمحكمة التي أصدرته لإثبات ذلك في سجل الأحكام ، وإصدار قرار يتضمن الحكم وتصديقه ويتم تسليمه للمحكوم له ، والحكم الصادر في هذه الحالة يعتبر حكما قطعيا صالحا للتنفيذ الجبري بمقتضاه .

٥. سلطة محكمة التمييز في نقض الحكم المطعون فيه :

إذا لم تقتنع محكمة التمييز بإجابة القاضي على ملاحظاتها ، أو تمسك قاضي أول درجة برأيه فلها أن تنقض الحكم كله أو بعضه بحسب ما تراه مع ذكر أسباب النقص والدليل على ذلك ، ونقض الحكم يعني زواله وبقاء القضية دون حكم ، وللغسل في هذه القضية فإن محكمة التمييز تحيل الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم ليفصل قاض آخر فيها ، ويترتب على نقض الحكم إلغاء جميع القرارات اللاحقة بالحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها . فإذا لم ينقض الحكم إلا في جزء منه فإنه يبقى نافذا في أجزائه الأخرى ما لم تكن الأجزاء مرتبطة بالأجزاء المنقوضة برباط لا يقبل التجزئة ، ففي هذه الحالة يزول الحكم بأكمله وفقا للمادتين (١٩٠ و ١٩١) مرافعات شرعية .

٦. سلطة محكمة التمييز في التصدي لنظر الموضوع :

إذا نقضت محكمة التمييز الحكم وكان الموضوع صالحا بحالته للفصل فيه ، واستدعت ظروف القضية سرعة الإجراء ، جاز لها أن تحكم فيه دون حاجة لإحالة القضية إلي محكمة الموضوع وفقا للمادة (١٨٨ / ٢) .

ويشترط لتصدي محكمة التمييز لنظر الموضوع الشروط التالية:

- أ- نقض الحكم المطعون فيه .
- ب- أن تكون القضية صالحة للفصل فيها بحالتها، أي لا تحتاج إلي أية وقائع أو أدلة جديدة أو إثبات .
- ج- أن تستند على ظروف القضية لسرعة الفصل في النزاع، وهذه المسألة تخضع لتقدير محكمة التمييز .

إذا توفرت هذه الشروط فإن محكمة التمييز تكون سلطتها في التصدي جوازيه، أي قد لا تتصدى رغم توافر جميع الشروط، وتفضل إحالة الدعوى إلي محكمة الدرجة الأولى.

التصدي الوجوبي:

يكون ذلك في الأحوال التي يوجد فيها طعن بالتمييز للمرة الثانية وتقوم محكمة التمييز بنقض الحكم الجديد، ففي هذه الحالة يتعين على محكمة التمييز التصدي لنظر موضوع النزاع وجوبا حتى ولو لم يكن الموضوع صالحا للفصل فيه، وفي هذه الحالة يجوز تقديم وقائع جديدة ليها، وحضور شهود أمامها والقيام بأعمال الخبرة والمعاينة واتخاذ كافة الإجراءات التي تتبع أمام محكمة الدرجة الأولى.

وتبرز هذه الحالة في الأوضاع التي ينقض فيها الحكم المطعون فيه لأول مرة، وتحال القضية إلي محكمة الموضوع، وتصدر هذه الأخيرة حكما جديدا، ويحصل طعن جديد بالتمييز ضده، فإذا ما ألغي ونقض الحكم الثاني وجب على محكمة التمييز التصدي بنفسها والفصل في الموضوع عملا بالمادة (١٨٨ / ٣) نظام المرافعات الشرعية .

ويصدر قرار محكمة التمييز بالأغلبية وعلى الرأي المخالف أن يبدي رأيه وعلى الأغلبية أن ترد عليه، وجلسات محكمة التمييز سرية كقاعدة عامة .

المبحث الثالث

التماس إعادة النظر

نعرض فيه: تعريفه، حالاته، مدته، المحكمة المختصة بنظره، أثره.

تعريف التماس إعادة النظر:

هو طريق الطعن الغير عادي الذي به يرفع المحكوم عليه الحكم النهائي، أمام محكمة التمييز طالبا لأسباب عددها نظام إعادة النظر في هذا الحكم.

إن التماس إعادة النظر يتميز عن طرق الطعن العادية في انه لا يقصد به تجريخ الحكم أو إصلاحه وإنما يرمى إلي محو الحكم ذاته ليعود مركز الملتمس في الخصومة إلي ما كان عليه قبل صدوره ومواجهته النزاع من جديد للحصول على حكم آخر بعد أن تخلص من حجية الأمر المقضي لأن الوقائع كانت مخالفة للحقيقة مما اثر في تقدير القاضي .

حالات الالتماس بإعادة النظر:

نصت المادة الثانية والتسعون بعد المائة من نظام المرافعات الشرعية على انه "يجوز لأي من الخصوم أن يلمس إعادة النظر في الأحكام النهائية في الأحوال الآتية:

أ. إذا كان الحكم قد بني على أوراق ظهر بعد الحكم تزويرها، أو بني على شهادة قضي من الجهة المختصة بعد الحكم أنها "مزورة".

ويشترط لقبول هذا الوجه توافر ثلاثة شروط:

أولها : أن يكون الحكم قد بني على ورقة مزورة أو شهادة مزورة .

ثانيها : أن يثبت تزوير الورقة أو الشهادة بأحد طريقتين هما : إقرار الشخص المنسوب إليه التزوير به أو صدور حكم بتزويرها وثبوت تزوير الشهادة بحكم من القضاء .

وثالثها : أن يثبت تزوير الورقة أو الشهادة بعد صدور الحكم وقبل رفع الالتماس .

ب. "إذا حصل الملتمس بعد الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان قد تعذر إبرازها قبل الحكم".

أي أن تكون الأوراق قاطعة في الدعوى بحيث لو قدمت إلي المحكمة لتغير وجه الحكم لصالح الملتمس، وإن يكون قد حصل عليها بعد الحكم ، وتعذر إبرازها قبل الحكم أما بفعل الخصم بمنع من يحوزها من تقديمها أو بمعرفة شخص خارج عن الخصومة .

ج. إذا وقع من الخصم غش من شأنه التأثير في الحكم، ويقصد بالغش كل أعمال التدليس والمفاجآت الكاذبة التي يعمد إتيانها الخصم ليخدع المحكمة ويؤثر في اعتقادها فتتصور الباطل صحيحا وتحكم لصالحه على هذا التصور. ومجرد إنكار الخصم لدعوى خصمه وتقننه في أساليب دفاعه لا يعد غشا، أما الكذب

فلا يعتبر غشا إلا إذا كان متعمدا ومنصبا على وقائع هامة أو إخفاء الوقائع القاطعة المجهولة من الخصم الآخر كأن يخفي الخصم الذي عرض مبالغ على خصمه أو دعهما خزينة المحكمة انه استردها فنقض المحكمة بصحة العرض والإيداع وبراءة ذمته .

إذا قضى الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو قضى بأكثر مما طلبوه ومثاله أن يطالب (أ) بتقرير حق انتفاع على منزل أو يطالب بمبلغ ألف ريال ، فيحكم القاضي بتقرير حق ارتفق له (شيء لم يطلبه) أو بتقرير حق ملكية أو مبلغ ألفي ريال (أكثر مما طلبه) ويتعلق الأمر بالحكم بقيل الطلب ، وليس برفضه ، فالمحكمة أن ترفض طلبا ولو لم يطلب المدعى عليه هذا الرفض دون أن يعتبر هذا قضاء بما يطلبه المدعى عليه ، ويقتصر الأمر على ما يفترض طلبا من أحد الخصوم . فما يكون للمحكمة القضاء به من تلقاء نفسها لا يجوز الطعن فيه على أساس انه قضاء بغير أو بأكثر مما طلب ، ولا يعتبر قضاء بما لم يطلبه الخصوم إذا تعلق بأمر يدخل ضمنا في طلب الخصم لأن الطلبات قد تكون صريحة أو ضمنية ، فإذا طلب المستأجر التنفيذ العيني فوجد القاضي فيه إرهاقا للمدين ، وقضى بدلا منه بالتعويض النقدي ، فإن هذا القضاء لا يعد قضاء بما لم يطلبه الخصم إذا طلب التنفيذ العيني يفترض طلب التعويض في حالة تعذر التنفيذ .

إذا كان منطوق الحكم يناقض بعضه بعضا، فلا يصلح التناقض بين المنطوق والأسباب أو بين الأسباب والأسباب وتتناقض عدة أحكام ، ويجب لتحقيق التناقض أن يؤدي إلي امتناع تنفيذه .

إذا كان الحكم غائبا ، لأن الغائب لم تسمع حجة .

إذا صدر الحكم على من لم يكن ممثلا تمثيلا صحيحا في الدعوى وهذه الحالة تفترض أن المحكوم عليه شخص اعتباري لم يمثل من له سلطة تمثيله نظاما، أو شخص طبيعي لم يصح تمثيله في الخصومة كما هو الحال بالنسبة لحكم يصدر ضد قاصر دون أن يمثل وصيه أو وليه الذي له سلطة تمثيله، وعلى العكس لا يدخل في هذه الحالة عدم صحة الوكالة في الخصومة أو خروج الوكيل عن نطاق وكالته، كما لا يدخل فيها حالة ما إذا كان التمثيل النظامي صحيحا ولكنه إهمل في الدفاع عن مصالح الخصم الذي يمثله .

شكل الالتماس والمحكمة المختصة به وميعاده :

يرفع الالتماس بإعادة النظر بإيداع صحيفة الالتماس لمحكمة التمييز ، ويجب أن تشمل الصحيفة على بيان الحكم الملتمس إعادة النظر فيه وأسباب الالتماس الذي نص عليه النظام .

وميعاد الطعن بالتماس إعادة النظر ثلاثون يوما تبدأ من اليوم الذي ثبت فيه علم الملتمس بتزوير الأوراق أو بالقضاء بأن الشهادة مزورة ، وانه بني على أوراق قاطعة في الدعوى كان قد تعذر إبرازها قبل الحكم أو ظهر فيه الغش وهي الحالات الثلاث الأولى من المادة الثانية والتسعون بعد المائة .

أما إذا قضى الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو قضى بأكثر مما طلبوه أو كان منطوق الحكم يناقض بعضه بعضا أو كان الحكم غائبا، أو صدر الحكم على من لم يكن ممثلا تمثيلا صحيحا في الدعوى فيبدأ الميعاد للثلاثين يوما من وقت إبلاغ الحكم .

الأثر المترتب على قبول الالتماس:

وإذا اقتضت محكمة التمييز بالالتماس بإعادة النظر تصدر قراراً بذلك تبعثه للمحكمة المختصة للنظر في ذلك عملاً بالمادة (١٩٤) نظام المرافعات الشرعية.

والقارن الصادر برفض الالتماس والحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى بعد قبوله لا يجوز الاعتراض على أيهما بالتماس إعادة النظر.

هذه قاعدة مجمع عليها فقها وقضاء وتمليها طبيعة الأشياء، وهي قاعدة "لا يرد الالتماس على الالتماس".

المراجع

مرتبة حسب أهميتها

- (١) نظرية الحكم القضائي في الشريعة والقانون، رسالة دكتوراه من جامعة أنزيتونه، لعبد الناصر موسى أبو البصل، منشورة، دار النفائس، عمان، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- (٢) نظام الطعن بالتمييز في المملكة العربية السعودية للأستاذ الدكتور / محمد محمود إبراهيم، معهد الإدارة العامة، الرياض، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- (٣) إجراءات التقاضي والتنفيذ، للدكتور محمود حمد هاشم، جامعة الملك سعود، ١٤٠٩ هـ.
- (٤) أصول المرافعات الشرعية وعلم القضاء في المملكة العربية السعودية، الأستاذ الدكتور / نبيل إسماعيل عمر، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٩٣ م.
- (٥) الوسيط في قوانين القضاء المدني للأستاذ الدكتور / فتحي والي، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧٦ م.
- (٦) التعليق على قانون المرافعات المصري للمستشار / عبد الحميد المتساوي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٣ م.
- (٧) معجم القانون، مجمع اللغة العربية، مصر، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.